كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري
مع التركيز على الصناعات التحويلية

أ. د. نجلاء الإهواني ود. نهال المغربل

ورقة عمل رقم (١٣٠)
مارس ٢٠٠٨

* تتقدم الباحثتان بالشكر للأستاذة ريم عبد الحليم، الباحثة الاقتصادية بالمركز، على المساعدة التي قدمتها لهما في إجراء الحسابات.

ملخص

تعد قضية كثافة التشغيل في النمو الاقتصادي من أكثر القضايا التي تستحق الدراسة والتحليل في حالة الاقتصاد المصري، وذلك لما لها من تأثير مباشر على توجهات السياسة الاقتصادية. وفي هذا الإطار، تحاول هذه الدراسة تحديد القطاعات الكلية والفرعية التي يولد نمو الناتج فيها فرص عمل أكثر من غيرها من ناحية، كما تهتم من ناحية أخرى بقياس وتفسير مدى ودلالة التحول الهيكلي الذي حدث في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد المصري منذ عقد الثمانينيات، وهل هو تحول إيجابي على غرار التحول الهيكلي الذي صاحب نمو الكثير من الاقتصادات المتقدمة. وأخيرا، إذا كان قطاع الصناعة التحويلية هو عصب التنمية المستدامة، وإذا كانت قطاعات الخدمات قادرة على توفير فرص عمل كثيرة، فإن الدراسة تسعى لتحديد أي الفروع في هذه القطاعات جميعا هي التي تولد بالفعل فرص عمل دائمة ولائقة ومن ثم تستحق المساندة والرعاية. ولتحقيق هذه الأهداف، تقوم الدراسة أولا بعرض إطار نظري لمضمون مفاهيم كثافة التشغيل في النمو ومرونات التشغيل بالنسبة للناتج، كما تعرض استخدامات هذه المفاهيم، وتحلل العلاقة بين نمو التشغيل مع الناتج ونمو الإنتاجية. بعدها تقيس الدراسة مرونات التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي الكلي خلال الفترة ١٩٨١/٨٠-٢٠٠٥/٠٤، وكذلك مرونات التشغيل بالنسبة لستة قطاعات رئيسية لذات الفترة الزمنية في محاولة لتحليل قدرة هذه القطاعات على خلق فرص العمل من جانب، ولتحليل مدلول التحول الهيكلي، من جانب آخر. وأخيرا، تقوم الدراسة بتقدير مرونات التشغيل بالنسبة لنمو الناتج في تسعة قطاعات فرعية من الصناعة التحويلية، وذلك للوقوف على قدرة هذه الصناعات على خلق فرص عمل مقارنة بنصيبها النسبي في الاستثمارات، وعلاقة ذلك بتوجهات السياسة الاقتصادية.

Abstract

The employment-intensity of growth is an important issue that merits in-depth study and analysis in the case of the Egyptian economy as it directly impacts economic policymaking. With that in mind, the study sets out to identify the sectors and sub-sectors in which output growth generates more jobs. It also sheds light on the extent and significance of the structural transformation in the pattern of generating value-added and employment in the Egyptian economy since the 1980s; the aim is to find out whether it was a positive transformation similar to that which accompanied growth in developed economies. Finally—given that the manufacturing sector is the backbone of sustainable development, and that the service sector is capable of generating enough jobs—the paper seeks to identify the sub-sectors that generate permanent and decent jobs, and hence deserve support. To achieve these objectives, the study reviews the conceptual framework and application of the employment intensity of growth and employment elasticities of output. It also analyzes the link between employment growth with output, and productivity growth. The study then moves on to measure employment elasticities of overall economic growth during 1980/81-2004/05 as well as in six major sectors over the same period to analyze both the job-creation

capability of these sectors, and the significance of structural transformation. Finally, the study estimates the employment elasticities of output growth in nine manufacturing sub-sectors to identify their job-creation capability compared to their relative share in investments, and the relationship thereof with economic policymaking.

١ - مقدمة

تعد قضية كثافة التشغيل في النمو الاقتصادي—الكلي والقطاعي—من أكثر القضايا التي تستحق الدراسة والتحليل في حالة الاقتصاد المصري، وذلك لما لها من تأثير مباشر على توجهات السياسة الاقتصادية. فقد أجمعت الدراسات السابقة التي تناولت مشاكل التشغيل في سوق العمل المصرية على أنها ذات طبيعة هيكلية، وأن جذورها تعود إلى عقد الستينيات وإن كانت معالمها لم تتبلور إلا في منتصف الثمانينيات ثم تفاقمت خلال العقدين الأخيرين. كذلك اتفقت هذه الدراسات على أن مشكلة التشغيل في مصر—وما يصاحبها من فقر—لن تحل إلا من خلال تبني إستراتيجية للتشغيل تكون جزءا لا يتجزأ من نسيج السياسات الاقتصادية الكلية، على أن تبنى على ثلاثة محاور هامة، أولها ارتفاع واستدامة معدل النمو الاقتصادي، وثانيها ارتفاع محتوى التشغيل في النمو، وثالثها إدماج الفقراء في عملية النمو والتشغيل. ورغم هذا الاتفاق، لم تتطرق هذه الدراسات بعمق إلى محور محتوى التشغيل في النمو، واكتفت بالإشارة إلى ضرورة أن يكون مصدر النمو هو القطاعات كثيفة التشغيل، وذلك دون دراسة أي القطاعات الكلية والفرعية قادرة على توليد فرص العمل المنتجة واللائقة.

وفي الواقع، هناك عدة تساؤلات هامة من الضروري الإجابة عنها ونحن بصدد دراسة قضية كثافة التشغيل في النمو. وأهم هذه التساؤلات هي:

١- ما هي القطاعات الكلية والفرعية التي يولد نمو الناتج فيها فرص عمل أكثر من غيرها، وهل يعد حجم الاستثمارات الموجهة إليها متناسبا مع تحقيق هدف التشغيل؟

٢- ما مدى ودلالة التحول الهيكلي الذي حدث في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل في الاقتصاد المصري منذ عقد الثمانينيات، وهل هو تحول إيجابي صحي على غرار التحول الهيكلي الذي صاحب نمو الكثير من الاقتصادات المتقدمة؟

٣- إذا كان قطاع الصناعة التحويلية هو عصب التنمية المستدامة، وإذا كانت قطاعات الخدمات قادرة على توفير فرص عمل كثيرة، فأي الفروع في هذه القطاعات جميعا هي التي تولد بالفعل فرص عمل دائمة ولائقة، ومن ثم تستحق المساندة والرعاية؟

تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات. ولتحقيق هذا الهدف تنقسم إلى خمسة أقسام. فبعد المقدمة، يعرض القسم الثاني في إطار نظري مضمون مفاهيم كثافة التشغيل في النمو ومرونات التشغيل بالنسبة للناتج، كما يعرض استخدامات هذه المفاهيم، ويحلل العلاقة بين نمو التشغيل مع الناتج ونمو الإنتاجية. ويخصص القسم الثالث لقياس مرونات التشغيل بالنسبة للنمو الكلي للاقتصاد المصري خلال ربع قرن من الزمن يمتد عبر السنوات ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٤/٢٠٠٥. كذلك يتم تقدير مرونات التشغيل بالنسبة لستة

قطاعات رئيسية لذات الفترة الزمنية في محاولة لتحليل مدلول التحول الهيكلي من ناحية، وتحليل قدرة القطاعات على خلق فرص العمل من ناحية أخرى. ونظرا لأهمية قطاع الصناعات التحويلية في بنية الاقتصاد المصري، فقد خُصص القسم الرابع من هذه الورقة لتقدير مرونات التشغيل بالنسبة لنمو الناتج في تسعة قطاعات فرعية من الصناعة التحويلية، وذلك للوقوف على قدرة هذه الصناعات على خلق فرص العمل، وعلاقة ذلك بتوجهات السياسة الاقتصادية. وتلخص الخاتمة الرسائل الأساسية التي تبعثها هذه الورقة.

٢ - الإطار المفاهيمي

يستخدم الاقتصاديون وصانعو السياسات مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس قدرة الاقتصاد القومي بصفة عامة، أو بعض قطاعاته بصفة خاصة، على خلق فرص العمل الكافية لمواجهة الأعداد التي تدخل سوق العمل سنويا. من بين هذه المؤشرات معدلات البطالة، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ونسب المشتغلين إلى السكان، وكذلك مرونة التشغيل بالنسبة للناتج والتي تعكس كثافة التشغيل في النمو Employment Intensity of Growth.

وفيما يلي نلقي الضوء على مفهوم كثافة التشغيل في النمو من حيث تعريفه واستخداماته والصيغ المختلفة للمرونة، كما نتعرض للعلاقة النظرية بين نمو التشغيل—مع نمو الناتج—ونمو الإنتاجية. كذلك يتناول هذا القسم الانتقادات الموجهة لاستخدام مؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج وكيفية مواجهتها.

٢ - ١ - مفهوم كثافة التشغيل في النمو واستخداماته

من المعروف نظريا أن أسواق العمل في كل دول العالم تتأثر سلبا أو إيجابا بالأداء الاقتصادي الكلي وخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذا الأثر يتم من خلال آليتين. أما الآلية الأولى فهي معدل نمو الناتج ومدى استقراره واستدامته، وما ينتج عن ذلك من توسع فرص العمل في الاقتصاد القومي. وبالنسبة للآلية الثانية فتتمثل في تكوين النمو أي ما إذا كان نمو يحدث في ناتج قطاعات تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة العمل أم لا، وما يترتب على ذلك من قدرة هذا النمو على زيادة معدل التشغيل في الاقتصاد القومي. ومن هنا تأتي أهمية قياس محتوى التشغيل في النمو أو ما يطلق عليه "كثافة التشغيل في النمو"، وذلك للتعرف على ما إذا كان نمو الاقتصاد القومي هو نمو يخلق فرص العمل الكافية واللائقة، أم أنه "نمو بلا وظائف" Jobless Growth ومن ثم يعمق من مشاكل البطالة والعمل غير الرسمي.

ولقياس كثافة التشغيل في النمو يستخدم الاقتصاديون مؤشر "مرونة التشغيل بالنسبة للناتج" Employment Elasticity to GDP. ويقيس هذا المؤشر كيف يتغير التشغيل مع تغير الناتج، وعلى وجه التحديد يقيس النسبة المئوية للتغير في فرص العمل التي تصاحب نموا اقتصاديا قدره نقطة مئوية واحدة.

ومن ذلك يتبين أن الاستخدام الأساسي لمفهوم كثافة التشغيل في النمو—ومن ثم لمرونة التشغيل—هو تحليل كيف يتطور سويا كل من النمو الاقتصادي ونمو التشغيل، ومدى استجابة سوق العمل للتغيرات في الأوضاع الاقتصادية الكلية (والتي يعبر عنها نمو الناتج المحلي الإجمالي). إلا أن مرونات التشغيل للنمو لها استخدامات أخرى تتوقف على مدى توافر البيانات من ناحية، ومن ناحية أخرى على الصيغ المختلفة التي تستعمل لتقدير المرونات، والتي تتراوح بين صيغة وصفية بسيطة وبين صيغة النماذج الرياضية.[١]

ومن بين هذه الاستخدامات التعرف على مدى الاختلاف في تغير فرص التشغيل مع تغير النمو الاقتصادي بالنسبة للفئات المختلفة من السكان، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للشباب وبالنسبة للإناث. كذلك تُستخدم المرونات القطاعية لتحديد ما إذا كان تغير هيكلي قد حدث للتشغيل عبر الزمن في اقتصاد ما، أي ما إذا كانت كثافة التشغيل قد تغيرت فيما بين القطاعات الرئيسية الثلاثة (الزراعة – الصناعة – الخدمات) في نقاط زمنية مختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء النماذج الرياضية لقياس مرونات التشغيل بالنسبة للناتج يؤدي إلى فهم المحددات الرئيسية التي تؤثر على المرونات ذاتها (مثل درجة تأثير عرض العمل، والاستقرار الاقتصادي، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، والنظام الضريبي، ودرجة جمود/مرونة سوق العمل...الخ). وفضلا عن ذلك، فإن استخدام أداة مرونات التشغيل بالنسبة للناتج يلقي الضوء على جانب في غاية الأهمية بالنسبة لاستراتيجيات النمو في كافة بلدان العالم، وخاصة في البلدان النامية، ألا وهو التعارض—أو على العكس التوافق—بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية، وما إذا كان النمو راجعا بدرجة كبيرة إلى أحدهما، أو أنه راجع لهما معا بدرجة متساوية، وأثر ذلك على تحقيق الأهداف المختلفة وعلى رأسها هدف تخفيض الفقر.

وكما سبق ذكره، فإن التعريف الأساسي لمرونة التشغيل يعني أن المرونة هي التغير النسبي في عدد المشتغلين في اقتصاد ما—أو في منطقة ما أو قطاع ما أو فئة ما من فئات السكان—الذي يصاحب التغير النسبي في الناتج مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي (أو القيمة المضافة). وفي هذا الإطار هناك أسلوبان مختلفان لحساب المرونات:[٢]

١- حساب مرونة القوس للتشغيل Arc Elasticity. ويعبر عن هذه المرونة—في حالة حسابها بالنسبة للاقتصاد القومي ككل—بالمعادلة التالية:

$$\varepsilon = \frac{\Delta E / E}{\Delta Y / Y} \qquad (١)$$

١ Kapsos, S. (2005), The Employment Intensity of Growth: Trends and Macroeconomic Determinants, ILO, Employment Strategy Papers, Paper no. 12, pp. 1-2.

٢ Islam, I. and S. Nazara, (2000), Estimating Employment Elasticity for the Indonesian Economy, ILO-Jakart.

حيث تعبر E عن التشغيل في حين ترمز Y إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ككل. وفي هذه الحالة فإن المرونة ε هي التغير النسبي في أعداد المشتغلين لكل تغير نسبي في الناتج مقداره وحدة مئوية واحدة. وفي حين يعد حساب المرونة وفقا لهذا الأسلوب سهلا وبسيطا، إلا أن قيمة المرونات في هذه الحالة تكون متقلبة إلى حد بعيد ولا تعبر عن اتجاهات مستقرة، ومن ثم قد لا تصلح لأغراض المقارنة بين الفترات الزمنية.

٢- حساب مرونة النقطة للتشغيل Point Elasticity. ويعبر عن هذه المرونة بمعادلة خطية لوغاريتمية تربط التشغيل بالناتج وتأخذ الصيغة الأساسية التالية:

$$LnE = \beta_0 + \beta_1 LnY \qquad (٢)$$

وترمز Ln إلى اللوغاريتم الطبيعي للمتغير المناظر ويكون معامل الانحدار β_1 هو مرونة التشغيل بالنسبة للناتج. وبعبارة أخرى تساوي المرونة التغير النسبي في التشغيل الذي يصاحب التغير النسبي في الناتج بمقدار وحدة مئوية:

$$\beta_1 = \frac{dLnE}{dLnY} = \frac{dE/E}{dY/Y} \qquad (٣)$$

وفي حين تقيس مرونة القوس التغير النسبي للتشغيل بالنسبة للناتج فيما بين فترتين زمنيتين مختلفتين، فإن مرونة النقطة تقيس التغير النسبي في عدد المشتغلين إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بقيم تقترب من الصفر، ومن ثم يمكن الحصول على قيم للمرونات أكثر استقرارا. ويعد ذلك هاما من منظور السياسات الاقتصادية حيث يتم تخطيط الموارد البشرية لآجال متوسطة وطويلة بالدرجة الأولى. وبالتالي فإن الاعتماد على مرونات القوس يجعل عملية التخطيط غير ممكنة وغير كفؤة لأن مثل هذا القياس لا يفرز اتجاهات مستقرة لنمو التشغيل بالنسبة لنمو الناتج في القطاعات المختلفة، من ناحية، كما أنه من ناحية أخرى لا يسمح بتقييم آثار السياسات الاقتصادية السابقة على أوضاع التشغيل. ولذلك فإنه، من وجهة نظر التخطيط السليم، يُفضل استخدام أسلوب الانحدار الخطي.

ومن مزايا أسلوب الانحدار في حساب المرونات أنه يسمح بربط "معاملات بيتا β" بمتغيرات أخرى، أي أن المعادلة السابقة رقم (٢) تأخذ الشكل التالي:

$$LnE = f(LnY, Z) \qquad (٤)$$

حيث تعبر Z عن كل المتغيرات الأخرى التي تؤثر على علاقة التشغيل بالناتج، والتي كان قد تم الافتراض أنها غير موجودة في المعادلة (٢). ويمكن أن تأخذ هذه المتغيرات شكل متغيرات صورية

Dummy Variables (كاختلاف درجة التحضر مثلا بين الأقاليم المختلفة في دولة ما، أو اختلاف درجة التصنيع، أو درجة التقدم التكنولوجي) وكلها قد تؤثر على معامل التشغيل.

ويعبر ما سبق عن مرونة التشغيل بالنسبة للناتج على مستوى الاقتصاد الكلي. أما إذا كنا بصدد دراسة المرونة على المستوى القطاعي فإن المعادلة (٤) تأخذ الشكل التالي:

$$LnE_i = f(LnY_i, Z) \qquad (٥)$$

ويعني ذلك أن كلا من الناتج المحلي الإجمالي القطاعي Y_i، والمتغيرات الأخرى Z ، يؤثر على التشغيل في القطاع i. وبما أن المرونة تحسب هنا على المستوى القطاعي تصبح هناك إمكانية لأن يتضمن المتغير Z—بالإضافة إلى العوامل الأخرى—أثر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي كله (Y) على التشغيل في القطاع i. وهكذا فإن التغير في التشغيل في هذا القطاع يكون مرتبطا بالتغيرات في كل من ناتج القطاع ذاته Y_i بالإضافة إلى الناتج الإجمالي Y، وذلك فضلا عن ارتباطه بالمتغيرات الأخرى.

وتعتبر هذه الإضافة الأخيرة على جانب كبير من الأهمية ويجدر التوقف لتحليلها لما تعنيه لدى تفسير قيم المرونات. ذلك أنه لدى قياس العلاقة بين التغير في الناتج والتغير الذي يصاحبه في التشغيل للقطاعات المختلفة لابد من التمييز بين أثر الناتج القطاعي وبين أثر الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد الدولة ككل. فمفهوم مرونة التشغيل بالنسبة للناتج له معنيان. المعنى الأول ينصرف إلى التغير في التشغيل في أحد القطاعات نتيجة التغير في ناتج القطاع ذاته. أما المعنى الثاني فينصرف إلى التغير في التشغيل في أحد القطاعات نتيجة التغير في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الكلي. ويحدد التغير في نوعي الناتج آنيا قيمة مرونة التشغيل وكذلك ما إذا كانت موجبة أو سالبة. فقد يؤدي نمو ناتج أحد القطاعات—كالزراعة مثلا—إلى نمو التشغيل في ذات القطاع، وبدرجة كبيرة، فتكون قيمة المرونة موجبة ومرتفعة. ولكن من ناحية أخرى قد يؤدي نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد في مجمله إلى تخفيض التشغيل في القطاع المعني حيث يهجر عدد كبير من المشتغلين هذا القطاع ويتحول إلى قطاع آخر كالتشييد والبناء مثلا. وبذلك فإن القيمة النهائية للمرونة—وكذلك إشارتها—تتوقف على درجة قوة التأثيرين وأيهما سوف يتفوق على الآخر. وقد أظهرت تجارب بعض البلاد—كإندونيسيا مثلا—أن أثر التغير الهيكلي للاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٦ كان واضحا بالنسبة للزراعة، في حين أفادت الصناعة فائدة صافية من عملية إعادة تخصيص العمالة بعيدا عن القطاع الزراعي.[٣]

[٣] Ibid, pp. 17-19.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصاديين لدى تحليلهم لقدرة القطاعات المختلفة على خلق فرص العمل يلجأون لقياس مرونة التشغيل بالنسبة للاستثمار. وفى هذه الحالة يتم حساب النسبة المئوية لتغير التشغيل في كل قطاع—وكذلك في الأنشطة الفرعية داخل القطاع—المناظر لكل تغير في الاستثمار قدره نقطة مئوية واحدة، ثم تتم مقارنة قيم هذه المرونات بالنصيب النسبي للأنشطة القطاعية في إجمالي الاستثمار. وعند إجراء هذا التحليل لحالة الصناعات التحويلية في مصر على سبيل المثال للفترة ١٩٩٢/١٩٩٣-١٩٩٥/١٩٩٦ تبين أن هناك بعض الأنشطة الفرعية التي تمكنت من توليد فرص عمل كثيرة لمجرد أنها هي الصناعات التي حظيت بأنصبة مرتفعة من الاستثمار رغم أنها بطبيعتها غير كثيفة العمل (كالصناعات الهندسية وبعض الصناعات النسجية وبعض الصناعات غير المعدنية)، في حين أن هناك أنشطة أخرى—كالصناعات الخشبية والصناعات غير المعدنية—ترتفع فيها كثافة العمل بطبيعتها، ومع ذلك لم تحظ بنصيب نسبي مرتفع من مخصصات الاستثمار. وبذلك تستخلص الدراسة أن سياسة الاستثمار التي اتبعت في تلك الفترة الزمنية لم تلعب دورا في توجيه الموارد النادرة إلى القطاعات ذات مرونات التشغيل المرتفعة والقادرة بطبيعتها على خلق فرص العمل الكثيرة، كما أنه لم يكن لها دور في تشجيع القطاعات التي حظيت باستثمارات كبيرة على تغيير استخدامها لمدخلات الإنتاج تجاه الفنون الإنتاجية كثيفة العمل.[٤]

وبذلك يتبين أن مفهوم مرونة التشغيل—سواء بالنسبة للناتج أو بالنسبة للاستثمار—يعكس قدرة القطاعات المختلفة على خلق فرص العمل، ويستخدم لقياس التغيرات الهيكلية التي تحدث للاقتصاد القومي وكذلك لتقييم السياسات الاقتصادية الكلية. وتجدر هنا الإشارة إلى تفرقة هامة بين مفهوم أن يكون النشاط كثيف العمل Labor intensive وبين أن يكون كثيف التشغيل Employment intensive. ففي حين يشير المفهوم الأول إلى طبيعة الفن الإنتاجي السائد في النشاط، وما إذا كان يستخدم العمل بدرجة أكبر أم رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج، فإن المفهوم الثاني يشير إلى عدد فرص العمل التي تولدها زيادة الإنتاج من هذا النشاط. وبعبارة أخرى فإن مفهوم كثافة العمل يعبر عن مفهوم متوسط (أيE/Y)، أما كثافة أو مرونة التشغيل فتعبر عن مفهوم حدي ($\frac{dE/E}{dY/Y}$). وقد يكون النشاط في قطاع ما—كالزراعة مثلا—كثيف العمل ولكنه لاعتبارات ما—كندرة الأراضي الزراعية وتشبعها بالعمالة، أو كإنتاج محاصيل لا تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة كالقمح—لا يولد فرص عمل كثيرة في فترة زمنية معينة ومن ثم تنخفض مرونة التشغيل للناتج فيه.

[٤] Abdel Latif, L. (2001), "Investment Policy, Employment and Poverty in Egyptian Manufacturing,"in Nassar, H. and Heba El Laithy, (eds), Socio-economic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt, CEFRS (Cairo University) and SFD, Cairo.

٢ - ٢ - العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية

تثير التشوهات الهيكلية في أسواق عمل الدول النامية ذات الفائض في الأيدي العاملة تساؤلات هامة حول طبيعة العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية، وما إذا كانت علاقة توافق أم علاقة تعارض في الآجال الزمنية المختلفة. فمن المعروف أنه من أجل تخفيض المعدلات المتصاعدة من البطالة والتشغيل غير المنظم تسعى الدول النامية إلى تبني استراتيجيات خلق فرص التوظف في القطاعات كثيفة العمل. إلا أن ذلك التوجه قد يؤدي إلى الاهتمام بفرص العمل غير اللائق ذات الإنتاجية المتدنية والتي تولد دخولا منخفضة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد القومي ويكون التشغيل قد زاد على حساب الإنتاجية. ومن الناحية الأخرى، يعد رفع إنتاجية العامل السبيل الوحيد لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق النمو المستدام طويل الأجل. ومع ذلك هناك دائما مخاوف من أن تعني زيادة الإنتاجية إحلال الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال محل الفنون كثيفة العمل وما يترتب على ذلك من حدوث تدمير كبير للوظائف الرسمية. في ضوء ذلك يصبح من الضروري لدى تفسير مرونات التشغيل في القطاعات المختلفة، وكذلك لدى الاعتداد بقيمها والاسترشاد بها في التخطيط للموارد البشرية والسياسات الاقتصادية أن يؤخذ في الاعتبار جانب الإنتاجية.

وفي الواقع، فإن هذه التساؤلات تنبع من طبيعة العلاقة بين الناتج الإجمالي وبين التشغيل والإنتاجية، والتي تمثلها المتطابقة الرياضية الأساسية:

$$Y_i = E_i \times P_i \qquad (٦)$$

حيث تمثل كل من Y_i و E_i الناتج والتشغيل على التوالي في القطاع i في حين تمثل P_i إنتاجية العامل في ذات القطاع. وتعني هذه الصيغة أن التغيرات في الناتج هي محصلة التغير في التشغيل والتغير في الإنتاجية:

$$LnY_i = LnE_i + LnP_i \qquad (٧)$$

$$\Delta LnY_i = \Delta LnE_i + \Delta LnP_i \qquad (٨)$$

أي أنه عندما ينمو الناتج بقدر ما، فإن أي زيادة في معدل نمو التشغيل لابد أن يصاحبها انخفاض مساو في نمو إنتاجية العمل. ومن هذه المعادلات فإن مرونة التشغيل للناتج تساوي:

$$^{\circ}\varepsilon_i = 1 - \varepsilon P_i \qquad (٩)$$

حيث ε_i تمثل مرونة التشغيل بالنسبة للناتج القطاعي وεP_i هي مرونة الإنتاجية بالنسبة للناتج القطاعي. وباستخدام المعادلة (٩) مع سيناريوهات نمو مختلفة للناتج المحلي الإجمالي تتضح العلاقة بين مرونات التشغيل وبين نمو كل من التشغيل والإنتاجية، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (١) في الملحق الإحصائي. وتوضح السيناريوهات المختلفة مدى التعارض أو التوافق بين اتجاه نمو التشغيل واتجاه نمو الإنتاجية—مع نمو الناتج—في ضوء المرونات المختلفة، وتبرز إمكانية أن ينمو التشغيل جنبا إلى جنب مع زيادة الإنتاجية. ففي الاقتصادات ذات النمو الموجب للناتج المحلي الإجمالي، إذا ما تراوحت مرونات التشغيل بين الصفر والواحد الصحيح، فإن ذلك يعني زيادة موجبة لكل من التشغيل والإنتاجية، وكلما ارتفعت قيمة المرونات في هذا المدى فإن ذلك يناظر نموا أكثر كثافة في التشغيل (وأقل في الإنتاجية).[٦]

وفي هذا السياق تحفل أدبيات اقتصاديات العمل—وخاصة الحديث منها—بتحليلات عديدة لما إذا كانت زيادة الإنتاجية لابد أن تتم على حساب زيادة التشغيل. وتخلص هذه التحليلات[٧] إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار الاعتبار الأفق الزمني الذي تتم فيه زيادة الإنتاجية، وكذلك ديناميكية العلاقة بينها وبين التشغيل كنتيجة للتغيرات الهيكلية. ففي الآجال القصيرة عادة ما يصاحب الإصلاحات الهيكلية والتغيرات الاحتكاكية تعارض بين نمو الإنتاجية وبين حجم التشغيل مما يؤدي إلى تقليص العمالة على المستوى القطاعي. إلا أنه في الأجل الطويل—وعلى المستوى الكلي—تستجيب الأسواق لهذه التغيرات وعادة ما تصاحب المعدلات المرتفعة من نمو الإنتاجية معدلات مماثلة لنمو التشغيل.

وتشير تجربة الدول الصناعية المتقدمة إلى هذه الحقائق بوضوح حيث تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ومن مستويات المعيشة، وتمكنت كذلك من تخفيض الفقر بدرجة كبيرة، وكان ذلك مرجعه النمو السريع والمستدام للإنتاجية. إلا أن زيادة الاستثمارات كثيفة رأس المال والابتكارات التكنولوجية المتقدمة التي أفضت إلى هذا النمو الكبير في الإنتاجية أدت أيضا في أوقات عديدة إلى تدمير واسع لفرص العمل في الآجال القصيرة. ومع ذلك، ومع استمرار النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات هيكلية كبيرة، تقلصت فرص العمل في الصناعات الآخذة في الانكماش وفي ذات الوقت توفرت فرص عمل جديدة في

$$\frac{\Delta Y_i}{Y_i} = \frac{\Delta E_i}{E_i} + \frac{\Delta P_i}{P_i}$$

$$1 = \frac{\frac{\Delta E_i}{E_i}}{\frac{\Delta Y_i}{Y_i}} + \frac{\frac{\Delta P_i}{P_i}}{\frac{\Delta Y_i}{Y_i}}$$

° من المعادلة رقم (٨) نصل إلى:

٦ Kapsos, S., op.cit, p. 5.

٧ ILO (2004), World Employment Report 2004-2005, Chapter 2.

قطاعات الاقتصاد القومي الآخذة في التوسع. وهكذا فإن التغيرات الهيكلية التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة وما صاحبها من نمو الإنتاجية أفرزت ما يسمى "بالتدمير الخلاق" لفرص العمل Creative Destruction.

وحيث إن الناتج هو محصلة لكل من التشغيل والإنتاجية فإن التساؤل يدور حول ما إذا كان من الضروري على المنشآت التي تزداد فيها الإنتاجية أن تحتاج إلى عدد أقل من العمال ومن ثم عليها أن تقوم بتسريحهم. وفي هذا الصدد لا توجد إجابة محددة ووحيدة حيث إن هناك أربع ملاحظات تساعد على فهم طبيعة العلاقة بين الإنتاجية والتشغيل:[٨]

(١) هناك مصادر لنمو الإنتاجية قد لا يترتب عليها أي تأثير مباشر أو غير مباشر على تخفيض حجم التشغيل. والأمثلة على ذلك هي تحسن نوعية المنتج، والاستخدام الأكبر للطاقات الموجودة، والاستخدام الأكفأ للمواد الخام، وكذلك التنظيم الداخلي الأكفأ للمنشأة، فضلا عن التدريب الأفضل وحتى المعاملة الأفضل للعمال.

(٢) إن زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة نصيب المنشأة في السوق ومن ثم زيادة فرص التشغيل في المنشأة قد تؤدي إلى خفض التشغيل في المنشآت المنافسة. وبالتالي لابد لأي تحليل للآثار المترتبة على زيادة تنافسية الصناعات وزيادة نصيب المنشآت في الأسواق أن يأخذ في اعتباره الأثر الصافي لهذه الجوانب على وضع التشغيل الكلي.

(٣) يمكن لزيادة الإنتاجية الناتجة عن الميكنة أن تخفض من الطلب على العمل. ومن ثم فإنه على مستوى المنشأة سوف يتحدد الأثر الصافي على التشغيل بحجم طلب السوق، وبما إذا كان انخفاض الطلب على العمل بالنسبة لكل وحدة من الناتج—بسبب الميكنة—سوف يتم تعويضه بزيادة الطلب على العمل نتيجة توسع الناتج بفعل زيادة طلب السوق (أي ما إذا كان أثر مرونة التشغيل المرتفعة أكبر من أثر كثافة التشغيل المنخفضة).

(٤) يمكن لانخفاض الطلب على العمل الناتج عن زيادة الإنتاجية أن يعوض بزيادة الطلب على العمل في ذات القطاعات أو في قطاعات أخرى، كنتيجة لخلق منتجات جديدة أو نتيجة لتوسع الأسواق. ومثال على ذلك ما حدث في الدول المتقدمة من تعويض زيادة الطلب على العمال في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية في الحضر للانخفاض الذي حدث في التشغيل في الريف بسبب الميكنة.

وهكذا، وعلى الرغم من أن الأثر المباشر لمكاسب الإنتاجية قد يؤدي إلى تسريح العمال في أحد القطاعات، فإنه على المدى الطويل يمكن لسوق العمل أن يعوض ذلك بزيادة التشغيل في قطاع آخر، ويتوقف

[٨] Ibid, p. 80.

ذلك على كيفية تطور كل من الطلب على المنتج وتوسع الناتج، وإن كان ذلك يستغرق وقتا حتى تتمكن الأسواق من التكيف. ومن ثم فإن التحليل الدقيق للعلاقة بين التشغيل ونمو الإنتاجية لابد أن يأخذ في اعتباره الأفق الزمني من ناحية، ومن ناحية أخرى كيفية استجابة الأسواق والمؤسسات وكذلك الفاعلين الاقتصاديين لنمو الإنتاجية، إذ أن ذلك يؤدي إلى فهم كيف يؤثر نمو الإنتاجية في موقع ما في الاقتصاد القومي على نمو الناتج والتشغيل على المستوى الكلي. كذلك فإن هذا التحليل الدقيق يقتضي أن نأخذ في الاعتبار من ناحية ثالثة الأبعاد المختلفة لجانب الطلب بما في ذلك السياسات الماكرو اقتصادية والمناخ العام للاستثمار والابتكارات، إذ أن التركيز على جانب العرض فقط من التشغيل يتجاهل حقيقة أن هناك تغيرات تحدث في الطلب عبر الزمن وأنها تؤدي إلى نمو الناتج وإلى خلق وظائف جديدة لتلبي الطلب المتزايد. ويحدث ذلك لأن التقدم التكنولوجي يؤدي في النهاية إلى توسع وخلق الأسواق الجديدة. ومن ثم في حين تتحكم دورة الأعمال في أسواق العمل في الأجل القصير، فإن سياسات الطلب الكلي والتغيرات التكنولوجية ومؤسسات سوق العمل هي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد عرض العمل والطلب عليه في الآجال المتوسطة والطويلة.

وبما أن عملية تكيف أسواق العمل للتغيرات الهيكلية ولنمو الإنتاجية تستغرق وقتا فإن ذلك يستدعي أن تقوم مؤسسات سوق العمل بدور هام في تحسين كفاءة الأسواق وفي توفير الأمان للعمال، وذلك من خلال المساعدات المالية ومن خلال إعادة تدريب العمال الذين تم الاستغناء عنهم من أجل تقليل التكاليف التي يتحملها الاقتصاد القومي خلال مراحل التحول.

وتبقى نقطة أخيرة تخص العلاقة بين التشغيل والإنتاجية، وهي أنه من أجل زيادة كل منهما لتحقيق النمو المستدام طويل الأجل فإن الأمر يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على محورين متكاملين، أولهما الاستثمار في القطاعات الديناميكية الآخذة في النمو، وثانيهما بناء الطاقات في القطاعات التي تستوعب عمالة كثيرة. ومن المهم أن يتكامل المحوران آنيا، ذلك أن محاولة تحقيق طفرة من خلال الاستثمار فقط في فروع الصناعات الديناميكية كثيفة رأس المال (كبعض فروع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لن يؤدي إلى تخفيض الفقر، حيث إن غالبية الفقراء لا يعملون في هذه القطاعات كما أنهم لا يملكون المهارات والتدريب اللازمين للعمل بها. ومن ثم فإن التحدي الحقيقي يكمن في التوسع في القطاعات الديناميكية في الاقتصاد القومي، مع تعميق الروابط الأمامية والخلفية بينها وبين القطاعات الأخرى التي تعمل بها غالبية العمالة، وفي ذات الوقت بناء القدرات وزيادة إنتاجية العاملين في القطاعات وفيرة العمالة. وفي الواقع، فإن هذه الإستراتيجية سوف تؤثر بصورة إيجابية على حياة العاملين في كل من الأجلين القصير والمتوسط إذ سوف توفر للعاملين فرص عمل لائقة، كما أنها ستفيدهم في الأجل الطويل إذ سوف يتسلح العاملون بالمهارات الأساسية والتدريب اللازم للتنافس على فرص العمل في الاقتصاد الآخذ في النمو.[٩]

[٩] Ibid, pp. 109-110.

٢-٣- أوجه القصور في استخدام مؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج

يحيط باستخدام مؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج—الذي يعكس كثافة التشغيل في النمو—مجموعة من المحاذير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى استخلاص النتائج حول أداء أسواق العمل وكذلك لدى محاولة صياغة توصيات السياسات الاقتصادية. وتتمثل أهم تلك المحاذير فيما يلي:[١٠]

(١) يعبر المؤشر عن علاقة ارتباط بين كل من التشغيل والناتج ولا يعبر عن علاقة سببية بينهما. كذلك فإن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة ذات اتجاهين بحيث يؤثر كل متغير في المتغير الآخر. فقد سبقت الإشارة إلى أن نمو الناتج يصاحبه نمو في التشغيل. ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإنه من وجهة نظر دالة إنتاج الاقتصاد ككل، فإن استخدام عنصر العمل وعوامل الإنتاج الأخرى يولد الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم كلما زاد نمو عنصر العمل ازداد نمو الناتج. وبناء على ذلك، فإن مؤشر مرونة التشغيل يركز على الاتجاه الأول فقط في العلاقة، أي جانب الطلب (ويعبر فيها الناتج المحلي الإجمالي عن الطلب الكلي) ويهمل بالتالي الاتجاه الثاني، أي جانب العرض (بمعنى ما يترتب على استخدام العمل من خلق للناتج).

(٢) تأخذ المنهجية المستخدمة في الاعتبار متغيري التشغيل والناتج فقط وتتجاهل المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة. فمفهوم مرونة التشغيل يتأثر أيضا بحالة التكنولوجيا والمعرفة السائدة والذي يؤدي تغيرهما إلى تغير كثافة التشغيل. كذلك فإن السياسة الاقتصادية يمكن أن تزيد أو تقلل من نمو التشغيل مع نمو الناتج إذا ما انحازت إلى أي من العمل أو إلى رأس المال. والأهم من ذلك هو معدل التغير في معدل الأجر الحقيقي (أي معدل الأجر الاسمي مكمشا بسعر المنتج الذي ينتجه العامل) إذ يرى بعض الاقتصاديين ضرورة أخذه في الاعتبار، ويؤكد على أهمية حساب مرونة جزئية للتشغيل بالنسبة للناتج (والتي عادة ما تأخذ إشارة موجبة) وحساب مرونة جزئية أخرى للتشغيل بالنسبة للأجر الحقيقي (والتي تأخذ إشارة سالبة).

(٣) قد تظهر قيم مرونات التشغيل في دولة ما تقلبات كبيرة من فترة زمنية إلى أخرى. وقد تعود هذه التقلبات إلى تغيرات حقيقية في العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الناتج، ولكنها قد تعود أيضا إلى أسباب حسابية إحصائية كأن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي ضئيلا جدا وقريبا من الصفر ومن ثم تتغير مرونات التشغيل بدرجة كبيرة. ولذلك من المهم عند تفسير نتائج مؤشر المرونات أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

(٤) قد يفترض خطأ أن الاتجاهات المواتية لكثافة التشغيل تعبر عن أداء اقتصادي كلي موجب وعن نتائج طيبة في اتجاه تخفيض الفقر. ولذلك من الضروري عند تقييم اتجاهات مرونات التشغيل أن تؤخذ في الاعتبار معها المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كاتجاهات نمو الناتج، وعدم العدالة، والأجور الحقيقية، ومعدلات الفقر، ونوعية الأعمال، وغيرها من المتغيرات.

---

[١٠] Kapsos, S., op.cit; Islam and Nazara, op.cit; and Khan, A.R. (2005), Growth, Employment and Poverty, ILO/UNDP.

(٥) يعجز مؤشر مرونة التشغيل على المستوى الإجمالي عن التمييز بين أثر الناتج المحلي الإجمالي (على مستوى الاقتصاد القومي)، وبين أثر الناتج المحلي الإجمالي على المستوى القطاعي، على التشغيل في كل قطاع.

ورغم أوجه القصور المشار إليها عاليه لازال الاقتصاديون يتبنون استخدام مؤشر المرونة كتعبير جيد عن كثافة التشغيل في النمو، وذلك لسببين: السبب الأول يعود إلى وجود علاقة مستقرة نسبيا بين التشغيل والناتج المحلي الإجمالي—والمعروفة بقانون Okun—في الدول الصناعية، وأن هذه العلاقة تفيد في تحديد عتبات النمو التي يصبح عندها خلق التشغيل معنويا. أما السبب الثاني فهو أنه يمكن التغلب على بعض المشاكل المنهجية لأسلوب القياس بحيث تظل الأداة مفيدة في صياغة السياسة الاقتصادية.[١١]

كذلك يرى العديد من الاقتصاديين—وخاصة المنتمين إلى منظمة العمل الدولية—أنه في حين لا يستطيع مؤشر مرونة التشغيل أن يحدد أثر نمو الناتج على نمو التشغيل بمفهوم السببية، فهو يستخدم كمؤشر شاهد على الدرجة الفعلية لكثافة التشغيل في النمو والتي هي في حد ذاتها نتاج للنظام العام للحوافز الذي يؤثر على اختيار الفنون الإنتاجية كثيفة العمل بدلا من الفنون الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن المرونة المرتفعة للتشغيل تعني أن النظام العام للحوافز هو نظام "صديق" أو مشجع للتشغيل، والعكس صحيح. وفي رأي هؤلاء الاقتصاديين أن استخدام المرونة الإجمالية Gross Elasticity وليس المرونة الجزئية Partial Elasticity مرجعه أن الأولى قادرة على كشف أثر أي زيادة غير مرغوب فيها في الأجور الحقيقية أو أي زيادة أخرى غير مواتية في نظام الحوافز الذي يؤثر على اختيار الفنون الإنتاجية. وعلى سبيل المثال ترصد عدة دراسات المرونة الإجمالية المرتفعة للتشغيل في الصناعات التحويلية في دول شرق آسيا خلال السبعينيات (والتي تراوحت بين ٠,٧ و٠,٨). وترجع التحليلات ذلك إلى أنه تم حسابها في فترة زمنية كانت معدلات الأجور الحقيقية فيها تزداد بنفس معدل زيادة الدخل الفردي تقريبا، إلا أن الطبيعة المشجعة للتشغيل في إطار نظام الحوافز تمكنت من التغلب على هذا الاتجاه بحيث أفرزت هذه الكثافة العالية للتشغيل. أما في حالة الهند مثلا، ففي فترة التسعينيات، رغم أن الأجر الحقيقي للعامل زاد بمعدل أقل كثيرا من معدل متوسط الدخل الفردي، فقد بلغت قيمة المرونة أقل من (٠,٣)، وهو ما يشير إلى أن عناصر أخرى في نظام الحوافز كانت معادية بشدة لكثافة التشغيل.[١٢]

٣- كثافة التشغيل في النمو الكلي والقطاعي في حالة مصر

تكتسب قضية محتوى التشغيل في النمو أهمية خاصة في حالة الاقتصاد المصري شأنها في ذلك شأن حالة معظم الدول النامية ذات الوفرة في الأيدي العاملة. فتكوين النمو يقف على قدم المساواة في تأثيره على أداء

[١١] لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع: Islam and Nazara, op.cit, pp. 5-7 .

[١٢] Khan, A.R, op.cit, Section 4.

سوق العمل وأوضاع التشغيل مع معدل النمو ومدى استدامته، ويشهد على ذلك أحوال الاقتصاد المصري منذ عقد السبعينيات وحتى وقتنا الراهن. ذلك أن المعدلات المرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي التي ميزت عقد السبعينيات—والتي تراوحت بين ٧ % و ١٠% كمتوسط سنوي—لم يكن محتوى التشغيل فيها كثيفا وكان المصدر الأساسي للنمو هو القطاعات ذات الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال (كالبترول)، وبذلك كان عقد السبعينيات هو عقد النمو بلا وظائف كافية Jobless Growth. كذلك تميزت معظم سنوات عقدي الثمانينيات والتسعينيات بأداء اقتصادي ضعيف وغير مستقر، وصاحب معدلات النمو المتواضعة للناتج المحلي الإجمالي في سنوات عديدة محتوى للتشغيل غير كاف لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل. ومن هنا فإن المشكلات العديدة التي تتسم بها سوق العمل المصرية—من ارتفاع معدلات البطالة وتصاعدها والتشغيل المنقوص والتشغيل غير الرسمي—هي نتاج لسنوات طويلة من ضعف معدل النمو الاقتصادي وضعف مكون التشغيل به.

كذلك تكتسب قضية كثافة التشغيل في النمو أهمية أكبر لما لها من علاقة بمحاربة الفقر والتخفيف من وطأته. فالغالبية العظمى من الفقراء يعتمدون على عنصر الإنتاج الوحيد الذي يملكونه، وهو عنصر العمل، لكسر حلقة الفقر المفرغة. وحتى عندما تؤدي الإستراتيجيات المختلفة لمحاربة الفقر إلى تحسين فرص حصول الفقراء على أصول أخرى كالأرض أو القروض، فإن نجاح هذه الإستراتيجيات لا يتأتى إلا إذا توافرت للفقراء فرص العمل المنتج. وبذلك فإن النمو الاقتصادي المتواضع أو ذا المحتوى غير الكافي للتشغيل أو هما معا لا يسهمان في علاج مشكلة الفقر بل على العكس يعمقان من وقعه وحدته. وغني عن البيان أنه لا يكفي في هذا الصدد أن يعمل الفقراء الذين لا يملكون رفاهة التعطل عملا غير منظم متدن الأجر والإنتاجية في أغلب الأحيان، حيث لا يؤدي ذلك إلى الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستويات المعيشة بل على العكس يغذي هذا النوع من العمل حلقة الإفقار في الاقتصاد القومي.

في ضوء ذلك يهتم هذا القسم بقياس كثافة التشغيل في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تقدير مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي أولا ثم على المستوى القطاعي، كما يهتم أيضا بتفسير مدلول هذه المرونات بالنسبة للتحول الهيكلي في نمط توليد القيمة المضافة والتشغيل.

٣-١- مرونة التشغيل على المستوى القومي

قمنا في هذا الجزء باستخدام أسلوب حساب مرونة النقطة للتشغيل Point Elasticity، والمشار إليها في الإطار المفاهيمي في القسم السابق من الورقة. وقد تم تقدير مرونة التشغيل للناتج المحلي الإجمالي على المستوى القومي باستخدام المعادلة التالية:

$$\Delta Ln(E) = \beta_0 + \beta_1 \Delta Ln(Y)$$

حيث تعبر ΔLn (E) عن التغير في لوغاريتم التشغيل و ΔLn (Y) عن التغير في لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، β_0 هو تقاطع منحنى الانحدار، و β_1 هو ميل المنحنى ومرونة التشغيل للناتج.[١٣]

وقد تم استخدام البيانات التالية لحساب مرونة التشغيل للناتج:

* **بيانات الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل**: تغطي بيانات الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٤/٢٠٠٥، وتم الاعتماد على بيانات وزارة التنمية الاقتصادية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة (www.mop.gov.eg).[١٤] وقد كان من الضروري أن يتم تقدير مرونة التشغيل للنمو لفترة زمنية طويلة نسبيا حتى يتوافق ذلك مع الطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم، حيث تسمح هذه الفترة برصد التغير في العلاقة بين النمو والتشغيل من ناحية، كما أنها تسمح من ناحية أخرى بالوصول إلى تقديرات أكثر دقة لاستخدامها في التنبؤ بالعلاقة بين النمو والتشغيل في الأجل الطويل.

* **الرقم القياسي لأسعار الجملة**: تم استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج مقوما بالأسعار الجارية، حيث لاتتوافر سلسلة لبيانات الناتج المحلي الحقيقي تعتمد على سنة أساس واحدة بالنسبة للفترة كلها. ثم تم استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة لسنة ١٩٨٦ كمكمش لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهنا تجدر الإشارة إلى عدم وجود سبب لاستخدام سنة ١٩٨٦ كسنة أساس سوى توافر البيانات، حيث إنه لا توجد سلسلة طويلة نسبيا للأرقام القياسية التي يمكن استخدامها كمكمش للناتج المحلي الإجمالي سوى بيانات البنك الدولي. ونظرا لأهمية استخدام مصادر بيانات محلية وتوحيد جهة صدورها فقد تم استخدام سلسلة الأرقام القياسية لأسعار الجملة، والتي تتميز أيضا بتوافرها على مستوى الصناعات التحويلية المختلفة، كما سيلي بيانه.

ونظرا لاستخدام سلاسل زمنية طويلة لمتغيرات كلية فقد تعين اختبار سكون هذه السلاسل الزمنية Stationarity واختبار تكاملها وتحديد درجة تكاملها Co-integration، وذلك على المستوى القومي والقطاعي.[١٥] كذلك تم معالجة الارتباط السلسلي Serial Correlation بتقدير نموذج الانحدار الذاتي AR(K). وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام متغيرات صورية لرصد الصدمات و/أو التغيرات الهيكلية، إلا أن النتائج لم تختلف عند استخدامها.

---

[١٣] وذلك على النحو المستخدم في دراسة Kapsos, S., op.cit, p. 3 .

[١٤] بالنسبة لبيانات عام ١٩٨٠/١٩٨١، فهي غير متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة، وبالتالي تم الحصول عليها من بيانات "الوثيقة المرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة ١٩٥٩/١٩٦٠-١٩٩٩/٢٠٠٠" الصادرة عن وزارة التخطيط في أغسطس ٢٠٠٠، وهى متسقة مع بيانات الفترة التالية.

[١٥] تبين باستخدام اختبار فيليبس- بيرون The Phillips-Peron (PP) وديكى- فولر المزاد Augmented Dickey-Fuller (ADF) عدم سكون السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي وللتشغيل وأن الفروق الأولى تؤدي إلى تحقق شرط السكون، وأن درجة تكامل هذه المتغيرات من الدرجة الأولى.

وقد أسفر الحساب بهذا الأسلوب عن أن قيمة مرونة التشغيل تساوي (٠,٥٣) عند مستوى معنوية ٥%. وتعد قيمة المرونة على هذا النحو مقاربة للمتوسطات المشاهدة دوليا، وذلك أخذا في الاعتبار اختلاف الفترات الزمنية ونطاق التغطية. فقد تراوحت مرونات التشغيل على مستوى الاقتصاد القومي في منطقة اليورو وفي الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترات ١٩٨٦-١٩٩٠ و١٩٩٧-٢٠٠٠ بين (٠,٤) و (٠,٦) على التوالي.[١٦] كذلك تراوحت قيمة المرونة بين (٠,٥) و(٠,٦) لمجموعة من دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD لفترة التسعينيات.[١٧] وفى إحدى دراسات منظمة العمل الدولية، قدرت المرونة لإندونيسيا خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٩٦ بقيمة تتراوح بين (٠,٦) و(٠,٧).[١٨] ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة عن المنظمة كانت قد قدرت قيمة مرونة التشغيل للناتج في الاقتصاد المصري خلال السنوات ١٩٨٣-١٩٩٥ بـــ (٠,٦١)، معرّفة على أنها تساوي حاصل قسمة النمو في التشغيل (١,٨٤) على النمو في الناتج (٢,٩٩).[١٩]

وبالرجوع إلى المعادلة السابقة رقم (٩) والتي توضح طبيعة العلاقة بين كل من مرونة التشغيل ومرونة الإنتاجية بالنسبة للناتج، يتضح أن المرونة المقدرة في هذه الورقة تدل على أن النمو الاقتصادي الذي تحقق فيما بين بداية الثمانينيات ومنتصف الألفية الثالثة يعود قرابة نصفه إلى مكاسب الإنتاجية، ويعود نحو نصفه الآخر إلى الزيادة في التشغيل.

ومن المفيد عند هذا الحد من التحليل التعرف على التغير الذي يمكن أن يكون قد طرأ على مرونة التشغيل للناتج في الاقتصاد المصري عبر فترة الدراسة والتي تمتد لربع قرن. ويوضح الجدول (٢) في الملحق الإحصائي قيم مرونات التشغيل خلال الفترة محل الدراسة مقسمة إلى أربع فترات زمنية. ونظرا لعدم إمكانية تقدير قيم مرونات النقطة خلال هذه الفترات الأربع باستخدام معادلة الانحدار بسبب ضآلة عدد المشاهدات لكل فترة، فقد تم تقدير المرونات اعتمادا على طريقة مرونة القوس المشار إليها في القسم الثاني من الورقة، أي بقسمة التغير النسبي في التشغيل على التغير النسبي في الناتج.

ويتضح من الجدول أن مرونة التشغيل للناتج أخذت في التزايد من فترة زمنية إلى أخرى، وبحيث ارتفعت من مجرد (٠,٠٤) في الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-١٩٨٦/١٩٨٥ إلى قيمة مرتفعة بلغت (٠,٨٥) للفترة ١٩٩٩/١٩٩٨-٢٠٠٥/٢٠٠٤. وفي الواقع تثير هذه القيم دهشة الباحث في ضوء التطورات التي شهدها

---

١٦ Mourre, G. (May 2004), Did the Pattern of Aggregate Employment Growth Change in the Euro Area in the Late 1990s?, ECB, WP no. 358.

١٧ Boltho, A. and Andrew, G. (1995), Can Macroeconomic Policies Raise Employment? International Labor Review, Vol. 134, pp. 451-470.

١٨ Islam and Nazara, op.cit, p. 11.

١٩ Cornell (1998), Job Creation and Poverty Alleviation in Egypt: Strategy and, Programmes ILO, (www.ilo.org).

الاقتصاد القومي منذ بداية الثمانينيات وخلال السنوات الماضية، وذلك سواء بالنسبة لمعدل نمو الناتج أو معدل نمو التشغيل، ومن ثم يحتاج الأمر للبحث والتفسير.

فبالنسبة لمعدل نمو الناتج، يوضح الجدول (٣) في الملحق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة الثابتة لعناصر الإنتاج للفترة من ١٩٨٢/١٩٨١ وحتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢، وذلك طبقا لمؤشرات التنمية الدولية WDI الصادرة عن البنك الدولي. ومن الجدول يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد شهد اتجاها تنازليا قويا من نحو ١١,٣% في بداية الفترة إلى نحو٣,٢% في نهايتها مما يعكس أداء إنمائيا ضعيفا، خاصة إذا ما قورن ذلك بمعدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات والتي بلغت ١٠,٢% كمتوسط سنوي كنتيجة للوفرة الاستثنائية في الموارد الخارجية في تلك الفترة. وإذا قسمنا هذه الفترة الطويلة إلى فترات زمنية فرعية بناء على التطورات في الظروف الداخلية والخارجية التي شهدها الاقتصاد المصري، سنجد أن فترة السنوات ١٩٨٢/١٩٨١-١٩٨٦/١٩٨٥ شهدت تراجعا واضحا للمعدلات السنوية المتوسطة للنمو. وقد كان ذلك مرجعه انخفاض الأسعار العالمية للبترول بأكثر من نصف قيمتها خلال تلك الفترة، وما صاحبها من تراجع شديد في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وما أدى إليه ذلك من تراجع موارد النقد الأجنبي وتزايد مشكلة المديونية الخارجية لمصر. كذلك شهدت الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦-١٩٩١/١٩٩٠ استمرارا لتراجع معدلات النمو مع زيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية، وكان لحرب تحرير الكويت أثر على عودة العمالة المصرية بصورة قسرية وعلى تراجع تحويلاتها. أما الفترة التالية والممتدة لعام ١٩٩٨/١٩٩٧ فقد تميزت بتواضع مستويات معدلات نمو الناتج كنتاج للسياسات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والآثار السلبية لمذبحة الأقصر، وكذلك الأزمة المالية الآسيوية وتداعياتها. ولم يكد معدل نمو الناتج يأخذ في التصاعد في العامين الأولين للفترة الزمنية الأخيرة—والتي تمتد منذ عام ١٩٩٩/١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٢—حتى تعرض الاقتصاد المصري لنكسة أخرى تمثلت في أزمة ركود حاد ألقت بظلالها الوخيمة على كافة الأنشطة الاقتصادية، وكانت محصلة لتوقف جهود الحكومة في الإصلاح الهيكلي من ناحية، والأزمات الخارجية المتمثلة في أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والحرب على العراق وتزايد اضطرابات منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى.

وخلاصة ما سبق أن الأداء الاقتصادي لمصر خلال الربع قرن الماضي اتسم بضعف معدل النمو بصفة عامة، وبتميزه باتجاه تنازلي قوي عبر الفترة كلها مع عدم استقراره إذا ما بدأ في التصاعد. وحيث إن أداء سوق العمل يتأثر بالضرورة بمعدل نمو الناتج ذاته فقد اتسم معدل نمو التشغيل في الاقتصاد المصري بتواضع مستواه، كما أنه تخلف عن معدل نمو قوة العمل. فقد بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو التشغيل خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤ نحو ٢,٦% في حين بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو قوة العمل ٢,٨%.
ويوضح الجدول رقم (٤) بالملحق معدلات النمو السنوية للتشغيل مقارنة بمعدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. ومنها يتبين أنه خلال الفترة الأولى (١٩٨١/١٩٨٠-١٩٨٦/١٩٨٥) لم يواكب

معدل نمو التشغيل معدل نمو الناتج رغم تقلب هذا الأخير حول اتجاه عام هابط. وقد انعكس هذا المعدل الضعيف للتشغيل—مقرونا بأثر اتباع الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال في عقد السبعينيات—في صورة تفجر مشكلة البطالة بحيث وصل معدل البطالة في منتصف الثمانينيات إلى ١١,٢% وفقا لتعداد ١٩٨٦. ويفسر ذلك التدني الشديد لكثافة التشغيل في تلك الفترة بحيث بلغت (٠,٠٤) فقط. وخلال النصف الثاني من الثمانينيات استقرت معدلات نمو التشغيل السنوية عند متوسط قدره (٢,٧%) رغم تذبذب معدلات نمو الناتج حول اتجاه هابط، مما رفع من كثافة التشغيل قليلا وإن ظلت عند مستوى متدن (٠,٠٩). أما السنوات التي امتدت بين أوائل التسعينيات ومنتصفها (١٩٩٢/١٩٩١-١٩٩٨/١٩٩٧) فقد ارتفعت كثافة التشغيل بوضوح بحيث بلغت (٠,٤٦) وذلك انعكاسا لمعدلات نمو تشغيل أكثر ارتفاعا عن السنوات السابقة. وقد تبدو هذه الحقيقة غريبة ومتناقضة مع ما هو معروف عن التأثير السلبي لسياسات الإصلاح الاقتصادي الانكماشية على أوضاع التشغيل، فضلا عن أنه لم يحدث اتجاه إيجابي ملحوظ في هذه الفترة تجاه التحول إلى أساليب إنتاجية كثيفة العمل. إلا أن تفسير اتجاه كثافة التشغيل للتزايد منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات يكمن في تزايد التشغيل غير الرسمي—أو غير المنظم—في الاقتصاد المصري. ومما يدعم هذا التفسير أنه بمقارنة تعدادي ١٩٨٦ و١٩٩٦ تبين في دراسات سابقة أن عدد المشتغلين بصورة غير رسمية قد تضاعف فيما بين التعدادين ليبلغ نحو خمسة ملايين مشتغل—خارج القطاع الزراعي—وأنه زاد خلال ذلك العقد بمعدل نمو سنوي مرتفع قدره ٨,٧% في المتوسط. وقد مثل هذا العدد نحو ٣١% من إجمالي المشتغلين ونحو ٤٧% من المشتغلين في القطاع الخاص ونحو ٨٦% من عمالة القطاع الخاص غير الزراعي.[٢٠]

وينسحب التفسير السابق على ارتفاع كثافة التشغيل في الفترة الزمنية الأخيرة ١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠٠٤/٢٠٠٥. فعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السنوي للناتج وخاصة خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٠-٢٠٠٣، فقد احتفظ معدل النمو السنوي للتشغيل بنفس المعدل المتوسط السابق تقريبا مما رفع كثافة التشغيل بشدة إلى (٠,٨٥). ومن المرجح أيضا أن يكون التشغيل غير الرسمي هو المسئول عن هذه الكثافة المرتفعة، إذ تقدر بعض الدراسات أن حجم التشغيل غير الرسمي بلغ عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو ٦,٩ مليون فرد.[٢١]

إن تفسير تزايد كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري عبر قرابة ربع قرن مضى بتزايد التشغيل غير الرسمي يتسق مع التقديرات المختلفة لحجم العمالة غير المنظمة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن. ويستتبع تزايد كثافة التشغيل في النمو من فترة زمنية فرعية إلى فترة أخرى نتيجة هامة مؤداها أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو الزيادة الكبيرة في التشغيل على حساب نمو الإنتاجية، وهو ما يتسق أيضا مع طبيعة التشغيل غير الرسمي.

---

[٢٠] راجع: El Ehwany, N. and M. Metwally, (2002), "Labor Market Competitiveness and Flexibility in Egypt," in Togan, S. and Hanaa Kheir-El-Din, (eds), Competitiveness in MENA Countries, ERF, Cairo, p. 120.

[٢١] نصار، هبة وآخرون (٢٠٠٦)، الهبة الديمغرافية ومتطلبات فرص العمل.. حالة مصر، مجلس الوزراء، مركز المعلومات، ص١٥.

وننتقل فيما يلي لدراسة المرونات القطاعية للتشغيل بما يلقي ضوءا أكبر على طبيعة نمو التشغيل مع نمو الناتج.

٣-٢- مرونات التشغيل على المستوى القطاعي

كما سبقت الإشارة في القسم الثاني من هذه الورقة، تتعدد استخدامات مرونات التشغيل للناتج. فإلى جانب استخدامها في التعرف على قدرة القطاعات المختلفة على توليد فرص العمل، وما يستتبعه ذلك من إمكانية توجيه الاستثمارات إلى أكثر القطاعات كثافة للتشغيل، تلقي الأدبيات الاقتصادية الضوء على استخدام هام لمرونات التشغيل بالنسبة للناتج يتعلق برصد آليات التغير الهيكلي في التشغيل ودلالات هذا التغير بالنسبة للمراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية. ويتلخص مضمون هذا التغير في أن الاقتصادات تنتقل عبر عملية التنمية من اقتصادات يسيطر عليها الإنتاج الزراعي إلى اقتصادات تغلب عليها الأنشطة الاقتصادية الصناعية والخدمية.

ولقياس التغيرات الهيكلية الاقتصادية يستخدم الاقتصاديون مؤشرين لكثافة التشغيل القطاعي للنمو. المؤشر الأول هو المرونة للناتج المحلي الإجمالي والتي توضح التغير بالنسبة المئوية في عمالة القطاع الذي يصاحب تغيرا قدره ١% في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي. والمؤشر الثاني هو المرونة للقيمة المضافة القطاعية وتبين النسبة المئوية للتغير في عمالة القطاع الذي يصاحب تغيرا قدره ١% في ناتج القطاع ذاته. وفي حين توضح المرونة للناتج المحلي الإجمالي ما إذا كانت العمالة تنمو أم تتقلص في قطاع بعينه، بصفة عامة وبصورة نسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى، فإن المرونة لناتج القطاع ذاته تعطي مؤشرا لما إذا كان النمو في ناتج القطاع مرجعه الأساسي نمو التشغيل أم نمو الإنتاجية. وفي هذا الاحتمال الأخير قد يكون لذلك دلالة على اتباع أساليب إنتاج تحل محل العمالة، وبما يشير إلى احتمال وجود فائض عمالة في المستقبل في هذا القطاع.[٢٢] وفيما يلي نقوم بتقدير مرونات التشغيل على المستوى القطاعي لنفس الفترة الزمنية (أي ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٤/٢٠٠٥) وذلك بالنسبة لستة قطاعات، حيث يتم بالنسبة لكل قطاع تقدير مؤشري كثافة التشغيل، أي مرونة التشغيل في القطاع بالنسبة لناتج القطاع ذاته ومرونة التشغيل في القطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي.

وقد تم تقدير مرونات التشغيل على المستوى القطاعي لكل من قطاع الزراعة، وقطاع الصناعة والتعدين، وقطاع الكهرباء والبترول، وقطاع التشييد والبناء، وقطاع الخدمات الإنتاجية (والذي يتضمن التجارة والمال والتأمين، والنقل والتخزين والاتصالات وقناة السويس، والمطاعم والفنادق) وأخيرا قطاع الخدمات الاجتماعية (والذي يتضمن الخدمات العقارية والمرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والحكومة العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية).

[٢٢] Kapsos, op.cit, pp. 9-10.

وتجدر الإشارة أولا إلى أن معظم الدراسات الدولية تقوم بتقدير مرونات التشغيل للنمو بالنسبة لثلاثة قطاعات رئيسية هي الزراعة والصناعة (بما فيها التعدين) والخدمات. وإذا كان الأمر واضحا ومباشرا بالنسبة للزراعة، فهو مختلف بالنسبة للصناعة والخدمات، حيث يقوم بعض الدراسات بتبويب قطاع التشييد والبناء مع الصناعة والبعض الآخر مع الخدمات. أما بالنسبة لهذه الدراسة، فقد تم تقدير مرونة التشغيل للنمو لقطاع التشييد والبناء على نحو منفصل وذلك نظرا لأهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل لقطاع عريض من العمالة غير الرسمية، فضلا عن ضرورة توضيح أن فرص العمل التي تتوافر في هذا القطاع غير متجانسة حيث يضم القطاع الاستشاريين والمهندسين والفنيين جنبا إلى جنب مع العمالة المؤقتة غير المؤهلة وذات المهارات المحدودة. كذلك فإن هذا القطاع يوفر فرص عمل لائقة للبعض وغير لائقة للبعض الآخر، وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية لهذا المفهوم. في ضوء ما سبق، وبعد استبعاد التشييد والبناء من قطاع الخدمات (خلافا لتعريف منظمة التجارة الدولية لقطاع الخدمات وما يتضمنه من قطاعات مختلفة)، فقد تم تجميع الخدمات الإنتاجية في مجموعة منفصلة والخدمات الاجتماعية في مجموعة أخرى وذلك لاختلاف طبيعة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في التشغيل. كذلك تم جمع قطاعي الكهرباء والبترول في مجموعة واحدة لكونهما من القطاعات كثيفة رأس المال.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى مشكلة رئيسية واجهت الباحثين لدى قياس مرونات التشغيل القطاعية، وتتعلق بأسلوب تبويب القطاعات الاقتصادية بسبب اختلاف هذا التبويب بالنسبة لبيانات عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقارنة بالفترة السابقة. فوفقا للتبويب الذي يغطي الفترة من ١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠١/٢٠٠٠، وردت بيانات قطاع التأمين ضمن قطاع الخدمات الإنتاجية، وبيانات التأمينات الاجتماعية ضمن الخدمات الاجتماعية. أما التبويب الذي يغطي الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٥/٢٠٠٤ فقد جمع بيانات التأمين وبيانات التأمينات الاجتماعية، وأعيد تبويبهما ضمن بيانات قطاع الخدمات الاجتماعية، فضلا عن ملاحظة زيادة قيمتهما بدرجة كبيرة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقارنة بالعام السابق مباشرة. ومن ثم فقد تم حساب متوسط التوزيع النسبي للتأمين وللتأمينات الاجتماعية في إجمالي هذين البندين للفترة من ١٩٩٦/١٩٩٥ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠ وتم تطبيق هذه النسبة على إجمالي البندين خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٥/٢٠٠٤، وذلك للفصل بين هذين البندين وإعادة تبويبهما وفقا للتبويب الذي كان مستخدما قبل ٢٠٠٢/٢٠٠١.

وبتطبيق معادلات الانحدار السابق الإشارة إليها عند تقدير مرونة النقطة على المستوى القومي، وباستخدام بيانات القيمة المضافة بالنسبة لكل قطاع وإجمالي التشغيل في القطاع تم حساب مرونة التشغيل لناتج القطاع على النحو الموضح في العمود الأول من الجدول التالي (١)، كما تم حساب مرونة الإنتاجية في العمود الثاني على أنها تساوي (١- مرونة التشغيل في القطاع). كذلك تم تقدير مرونات التشغيل في كل قطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد القومي كما جاءت في العمود الثالث من الجدول.

الجدول (١): تقدير مرونات التشغيل للقيمة المضافة وللناتج المحلي الإجمالي في القطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٤/٢٠٠٥

القطاع	مرونة التشغيل للقيمة المضافة في القطاع (١)	مرونة الإنتاجية للقيمة المضافة في القطاع (٢)	مرونة التشغيل للناتج المحلي الإجمالي (٣)
الزراعة	٠,٣٢	٠,٦٨	٠,٢٧
الصناعة والتعدين	٠,٦١	٠,٣٩	٠,٤٤
البترول والكهرباء	٠,٣٢	٠,٦٨	٠,٣٠
التشييد والبناء	٠,٥٣	٠,٤٧	٠,٢٨
الخدمات الإنتاجية	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٤٦
الخدمات الاجتماعية	٠,٥٨	٠,٤٢	٠,٤٨

المصدر: حسابات الباحثتين.

يتبين من الجدول (١) أن هناك تحولا هيكليا في بنية التشغيل في الاقتصاد المصري صاحب تحول بنية توليد القيمة المضافة عبر ربع قرن مضى. فخلافا لما كان سائدا في عقدي الستينيات والسبعينيات من سيطرة القطاع الزراعي وأهمية القطاع الصناعي بالنسبة لهيكل الناتج والتشغيل، يتبين من العمود الأول في الجدول أن أكثر قطاعات الاقتصاد القومي كثافة في التشغيل مع النمو خلال الفترة المذكورة كان قطاع الصناعة والتعدين، يليه قطاع الخدمات الاجتماعية ثم التشييد والبناء. أما قطاع الزراعة فيتضح أن قدرته على توليد فرص العمل استجابة لنمو القيمة المضافة فيه كانت ضعيفة للغاية، وتتشابه تماما مع قدرة القطاعات كثيفة رأس المال بطبيعتها مثل البترول والكهرباء. وقد تبدو هذه النتيجة غريبة في ضوء ما هو معروف عن أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري. فعلى الرغم من تناقص نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١٤ نقطة مئوية منذ منتصف السبعينيات حتى الآن، فإن القطاع الزراعي لازال يسهم بنحو ١٥% من الناتج ويسهم بنسب تتراوح بين ١٠% إلى ١٨% من نمو الناتج، كما أنه يستوعب حوالي ٢٨% من إجمالي المشتغلين، فضلا عن مساهمته بما يقرب من ١٢% من إجمالي الصادرات الزراعية.[٢٣] وأخذا في الاعتبار ما هو معروف عن هذا القطاع من أنه كثيف العمالة بطبيعته وأنه يوفر فرص عمل لنسبة كبيرة من سكان الريف، كان من المتصور أن يكون كثيف التشغيل أيضا وأن تكون مرونة التشغيل للناتج الزراعي مرتفعة خلافا لما أسفر عنه تقدير قيم المرونة على النحو الوارد في الجدول السابق.

ويكمن تفسير انخفاض قيمة المرونة على هذا النحو في عدة أسباب. السبب الأول هو الندرة النسبية للأراضي الزراعية وتشبعها، بمعنى أن الأراضي في منطقة الدلتا والوادي أصبحت تعاني من ضغط الأعداد الكبيرة من العمالة على مساحة محدودة من الأراضي الزراعية، ومن ثم فإن زيادة القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة ١% لم تولد إلا فرص عمل محدودة. ويذكر في هذا الصدد أن ملكية الأراضي الزراعية في كل من الوجه البحري والوجه القبلي تتسم بأنها صغيرة ومجزأة بشدة بحيث لا تسمح بتطبيق فنون إنتاجية

[٢٣] Ministry of State for Economic Development, www.mop.gov.eg.

عالية التكنولوجيا على نطاق واسع، وهو ما كان يمكن أن يؤدي نظريا إلى إحلال الميكنة محل العمالة. السبب الثاني أن الزراعة في الأراضي الصحراوية—والتي يزداد التوجه إليها—تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بسبب الاعتماد على الرى بالتنقيط وعلى الآلات، ومن ثم لا يخلق هذا التوجه فرص عمل كثيرة. أما السبب الثالث فقد يرجع إلى نمو إنتاجية المشتغلين في الزراعة والتي كانت موجبة خلال الفترة ١٩٨٢/١٩٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١ وتحركت حول خط اتجاه عام صاعد بمعدل نمو سنوي قدره ٢% على النحو الموضح في الجدول رقم (٥) من الملحق الإحصائي. ويعزز هذا التفسير ما يوضحه العمود الثاني من الجدول السابق رقم (١) من ارتفاع قيمة مرونة الإنتاجية إلى ٠,٦٨، وهو ما يعنى أن أكثر من ثلثي النمو في الناتج الزراعي مرجعه نمو الإنتاجية. وقد يكون هناك سبب آخر لانخفاض مرونة التشغيل في القطاع الزراعي ويتعلق بالتركيب المحصولي. إذ أن هناك محاصيل—كالقمح—لا تتطلب زراعتها أيدي عاملة كثيرة في حين أن هناك محاصيل أخرى—كالخضروات—تحتاج في زراعتها إلى عمالة كثيرة. وبالتالي قد يكشف التركيب المحصولي الزراعي خلال فترة الدراسة عن زراعة محاصيل لم تولد زراعتها فرص عمل كثيرة. إلا أنه للتعرف على حقيقة هذا الأثر لابد من تحليل التركيب المحصولي خلال تلك الفترة وهو ما يخرج عن نطاق الدراسة.

وبالنسبة لقطاع البترول والكهرباء—والذي يضم أنشطة كثيفة رأس المال—فقد أسهم نمو الإنتاجية بنحو ٦٨% من نمو ناتج هذا القطاع، في حين أن نمو التشغيل كمصدر لنمو ناتج القطاع كان واضحا في ثلاث حالات: الصناعة والتعدين، التشييد والبناء، والخدمات الإنتاجية، وتجاوز أثره أثر نمو الإنتاجية.

ويتأكد التغير الهيكلي للتشغيل في الاقتصاد المصري من خلال العمود الثالث من الجدول (١) والذي يشير إلى ارتفاع قيمة مرونات التشغيل بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاعي الخدمات، وإلى انخفاض هذه القيمة في حالة التشغيل الزراعي. وتعني هذه القيم ازدياد التشغيل في القطاعات الخدمية، وخاصة في قطاع الخدمات الاجتماعية، بمعدل نمو أكبر بكثير منها في القطاع الزراعي. ويدعم من هذا الاتجاه مؤشرات أخرى وهي تطور الأنصبة النسبية للقطاعات المختلفة في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة الزمنية على النحو الموضح في الجدول (٦) من الملحق الإحصائي. إذ يوضح الجدول تدهور المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي بنحو ٨ نقاط مئوية وفي التشغيل بنحو ٩ نقاط مئوية، كما يوضح تزايد المساهمة النسبية للخدمات الاجتماعية في التشغيل وتزايد المساهمة النسبية للخدمات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا تجدر ملاحظة أن أهمية القطاعات الخدمية في الاقتصاد المصري لا تشير إلى تحول هيكلي ذي دلالة إيجابية على غرار ذلك الذي تشهده الدول المتقدمة والذي يتضمن مساهمة قوية لقطاعات الخدمات في توليد الناتج والتشغيل، وبدرجة أكبر بكثير مقارنة بقطاعات الزراعة والصناعة بمعناها الواسع. ذلك أنه في

هذه الحالة تكون الخدمات المولدة للدخل ولفرص العمل هي الخدمات عالية التقنية وذات الإنتاجية المرتفعة، وهي غالبا الخدمات الإنتاجية. أما في حالة الاقتصاد المصري فإن المساهمة الأكبر للتشغيل مصدرها الخدمات الاجتماعية، والجزء الأكبر منها يتمثل في خدمات الحكومة العامة والخدمات الشخصية، كما أن جزءا هاما من الخدمات الإنتاجية هو خدمات تقليدية منخفضة الإنتاجية وتتم في مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر غير رسمية خاصة في مجال التجارة والتوزيع والنقل. ومن ثم فإن ارتفاع الوزن النسبي للخدمات في التشغيل— وهو ما تعكسه المرونات المرتفعة لها—لا ينم عن تحول هيكلي إيجابي.

وتتشابه الحالة المصرية في هذا الشأن مع حالة دول نامية أخرى لا يعكس تزايد التشغيل الخدمي فيها تحولا ناجحا للاقتصاد في اتجاه مستويات أعلى للإنتاجية، وإنما يعكس أعدادا أكبر من البطالة المتخفية في أنشطة خدمية غير منظمة ذات إنتاجية متدنية خاصة في الحضر. وخلافا لحالة الهند التي تم فيها استيعاب العمالة في قطاعات خدمية عالية الإنتاجية، فقد ازدادت أعداد المشتغلين في كل من إندونيسيا والبرازيل والمكسيك في خدمات منخفضة الإنتاجية في الحضر نتيجة الضغط السكاني وتراجع قدرة الزراعة في الريف والصناعة في الحضر على توفير فرص العمل.[٢٤]

وأخيرا يوضح الجدول (٦) في الملحق أن المساهمة النسبية لقطاع الصناعة والتعدين في كل من الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل تتأرجح حول اتجاهات مستقرة، وبحيث لا ينم ذلك عن تزايد لدور هذا القطاع في الاقتصاد المصري—في مقابل الخدمات—ومن هنا تقترب قيمة مرونة التشغيل فيه من قيم مرونات الخدمات، وإن كانت تقارب ضعف مرونة التشغيل في كل من الزراعة والتشييد والبناء.

ويذكر في هذا الصدد أن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات—بعد قطاعي التجارة، والتشييد والبناء— الذي ترتفع فيه أعداد العمالة غير الرسمية التي تعمل في مشروعات متناهية الصغر، وكذلك في مشروعات صغيرة.[٢٥]

ويتضح مما سبق أن أداء الاقتصاد المصري خلال ربع قرن مضى أفرز تحولا في اتجاه اقتصاد خدمي بالدرجة الأولى تزايدت فيه العمالة غير الرسمية في مشروعات متناهية الصغر ومشروعات صغيرة، جنبا إلى جنب مع قطاع الصناعة الصغير ومتناهي الصغر أيضا، ومصحوبا بتراجع قدرة القطاع الزراعي على استيعاب العمالة.

وحيث إن الفترة الزمنية محل الدراسة تتضمن السنوات التي أعقبت تبني الحكومة المصرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في أوائل التسعينيات، وفي ضوء ما قد يفترض من أن التحولات التي حدثت في بنية كل من الناتج والتشغيل والتي صاحبت تنفيذ البرنامج وإعمال آليات السوق قد أثرت على قيم مرونات التشغيل

[٢٤] ILO, World Employment Report 2004-2005, pp. 114.
[٢٥] EL Ehwany, N., op.cit, Table (10).

التي تم حسابها للفترة الزمنية ككل، فقد قمنا بتقسيم فترة الربع قرن إلى فترتين زمنيتين فرعيتين. الفترة الأولى وتمتد من السنوات ١٩٨١/١٩٨٠-١٩٩١/١٩٩٠، أي قبل برنامج الإصلاح، والفترة الثانية تشمل السنوات ١٩٩٢/١٩٩١-٢٠٠٥/٢٠٠٤، أي بعد تطبيق البرنامج. وقد كان الدافع وراء هذا التقسيم الرغبة في اختبار ما إذا كان تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد خدمي على النحو الذي أشرنا إليه مرتبطا بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، أم أن تلك الاتجاهات بدأت قبل البرنامج.

ويوضح الجدول التالي رقم (٢) قيم مرونات التشغيل خلال الفترتين المذكورتين.

الجدول (٢): تقدير مرونات التشغيل للقيمة المضافة وللناتج المحلي الإجمالي في القطاعات المختلفة

القطاع	١٩٨١/١٩٨٠-١٩٩١/١٩٩٠			١٩٩٢/١٩٩١-٢٠٠٥/٢٠٠٤		
	مرونة التشغيل للقيمة المضافة في القطاع	مرونة الإنتاجية للقيمة المضافة في القطاع	مرونة التشغيل للناتج المحلي الإجمالي	مرونة التشغيل للقيمة المضافة في القطاع	مرونة الإنتاجية للقيمة المضافة في القطاع	مرونة التشغيل للناتج المحلي الإجمالي
الزراعة	٠,٢٣	٠,٧٧	٠,٤٧	٠,٣١	٠,٦٩	٠,٢٥
الصناعة والتعدين	٠,٤٦	٠,٥٤	٠,٦٦	٠,٦٠	٠,٤٠	٠,٦٦
البترول والكهرباء	٠,٣١	٠,٦٩	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٦٩	٠,٣٤
التشييد والبناء	٠,٥١	٠,٤٩	٠,٣٩	٠,٥٤	٠,٤٦	٠,٣٨
الخدمات الإنتاجية	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٤٦
الخدمات الاجتماعية	٠,٥٢	٠,٤٨	٠,٥١	٠,٥٤	٠,٤٦	٠,٤٣

المصدر: حسابات الباحثين.

يشير الجدول (٢) إلى نفس اتجاهات التحول الهيكلي التي أفرزها الجدول الأول المتصل بالفترة الزمنية الطويلة فيما يخص تحول هيكل التشغيل لصالح الخدمات وعلى حساب القطاع الزراعي. فباستخدام مؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للقيمة المضافة المتولدة داخل كل قطاع، يتبين أنه خلال السنوات العشر السابقة لتطبيق برنامج الإصلاح كانت أكثر القطاعات كثافة للتشغيل هي الخدمات الاجتماعية والتشييد والبناء وكذلك الخدمات الإنتاجية، في حين تضاءلت قدرة القطاع الزراعي على توليد فرص العمل استجابة لنمو القيمة المضافة الزراعية. ويعد هذا الهيكل للتشغيل والذي ساد خلال الثمانينيات نتاجا لما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي خلال سنوات السبعينيات. ويذكر في هذا الصدد أن حجم العمالة غير المنظمة بلغ وفقا لتعداد ١٩٨٦ نحو ٢,٥ مليون مشتغل عمل أكثر من ثلثهم في أنشطة التجارة وعمل نحو الخمس منهم في التشييد والبناء.[٢٦] كذلك فإن القطاع غير الرسمي كان مسئولا عن توليد الغالبية العظمى من فرص العمل خارج القطاعين العام والزراعي، خاصة في الريف المصري.

كذلك فإنه باستخدام مؤشر مرونة التشغيل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الثمانينيات يتبين الارتفاع النسبي لقيم مرونات التشغيل في قطاعي الخدمات الاجتماعية والخدمات الإنتاجية. وبالنسبة للقطاع

[٢٦] Ibid, p. 115.

الصناعي فقد كان أكثر القطاعات كثافة للتشغيل—وخاصة غير الرسمي—بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترتين الزمنيتين.

خلاصة هذا التحليل أن اتجاهات التشغيل ومدلولها بالنسبة للاقتصاد المصري لم تكن وليدة سنوات التسعينيات، وإنما هي اتجاهات تعود إلى بداية السبعينيات وإلى سنوات الثمانينيات، كنتاج لسياسات اقتصادية خلال هذين العقدين أثرت سلبا على أوضاع سوق العمل في الاقتصاد المصري.

ونظرا لأهمية قطاع الصناعات التحويلية وللدور الذي يلعبه بالنسبة للاقتصاد القومي ككل، وكذلك بالنسبة للتشغيل، فسوف نفرد القسم التالي لدراسة مرونات التشغيل للناتج الصناعي بأقسامه المختلفة.

٤ - كثافة التشغيل في قطاع الصناعات التحويلية

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية خاصة في مختلف أنحاء العالم. فعلى الرغم من أهمية دور القطاعات الخدمية ودلالتها بالنسبة لدرجة التقدم والتحول الهيكلي الإيجابي، يظل قطاع الصناعة التحويلية من القطاعات الهامة التي تحرص الدول في مختلف مراحل التنمية التي تمر بها على مساندتها، وذلك لكونه عصب التنمية المستدامة ولقدرته على الاستخدام الكفء للموارد وعلى التنمية المستمرة للمهارات البشرية المتميزة، وذلك فضلا عن قدرته على توفير فرص عمل منتجة ودائمة. كذلك يتمتع قطاع الصناعة التحويلية بتشابكات أمامية وخلفية هامة، ويسمح على نحو كبير بإدخال وتطبيق التقنيات الحديثة ويساعد على ربط الاقتصاد القومي بسلاسل القيم العالمية. ومن هنا يقاس تقدم الدول بدرجة التصنيع التي استطاعت أن تحققها، وبنسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي صادراتها، وكذلك بدرجة المحتوى التكنولوجي لمنتجاتها وصادراتها الصناعية.

وفي دولة كمصر لعب قطاع الصناعة التحويلية تقليديا دورا هاما في توليد القيمة المضافة وفي التشغيل وكذلك في التشابكات القطاعية. فعلى الرغم من تذبذب المساهمة النسبية للقطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل على النحو الموضح في الجدول رقم (٦) من الملحق، إلا أن القطاع يسهم في كل منهما—في المتوسط—بنسب تبلغ ١٧% و١٢% على التوالي. كذلك تمثل الصادرات الصناعية ٥٥% كمتوسط من إجمالي الصادرات.[٢٧] وفي ضوء ما أوضحه القسم السابق من هذه الورقة من أهمية قيمة مرونة التشغيل للنمو الصناعي (٠,٦) للفترة الزمنية الطويلة الممتدة عبر ربع قرن من الزمن، يصبح من المهم تحليل درجة كثافة التشغيل في القطاعات الصناعية الفرعية للوقوف على أي القطاعات منها كان قادرا على خلق فرص العمل مع نمو الناتج.

ولهذا الغرض تم استخدام بيانات الإنتاج الصناعي السنوي للفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤ وذلك للحصول على بيانات الإنتاج والعمالة في قطاعات الصناعة التحويلية المختلفة، على المستوى الثالث من

[٢٧] Ministry of State for Economic Development, op.cit.

التصنيف الصناعي المعياري الدولي، المراجعة الثانية للفترة ١٩٨٠/١٩٨١-١٩٩٥/١٩٩٦، والمراجعة الثالثة للفترة ١٩٩٦/١٩٩٧-٢٠٠٣/٢٠٠٤، مع إجراء التوافق Concordance بين المراجعتين وفقا للمستوى الثالث من المراجعة الثانية. كذلك تم استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة للصناعات المختلفة لحساب القيمة الحقيقية للإنتاج الصناعي.

ويوضح الجدول التالي رقم (٣) مرونات التشغيل بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعات التحويلية المختلفة، والتي تم تقديرها باستخدام معادلة انحدار المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares وباستخدام البيانات التجميعية Pool Data الخاصة بالقيمة المضافة والعمالة، للمستوى الثالث من التصنيف الصناعي الدولي لكل صناعة على حدة، وذلك للفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تمت أيضا معالجة الارتباط السلسلي Serial Correlation، كما أخذت في الاعتبار الأوزان المقطعية لمعادلة الانحدار غير المرتبطة ظاهريا Cross-Section Weights of the Seemingly Unrelated Regression.

الجدول (٣): قيم مرونات التشغيل للناتج في الصناعات التحويلية المختلفة للفترة ١٩٨٠/١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٤

	الصناعة	المرونة
١-	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٠,٨٧
٢-	الغزل والنسيج والملابس والجلود والأحذية	٠,٣٤
٢-١	الغزل والنسيج	٠,٥٦
٢-٢	الملابس الجاهزة	٠,٧٤
٢-٣	الجلود والأحذية	٠,٣٣
٣-	الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	٠,٦٨
٤-	الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٠,٤٣
٥-	الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٠,٤٥
٥-١	الكيماويات الأساسية، والأسمدة ومنتجات البترول والفحم	٠,٥٨
٥-٢	البويات والأدوية والصابون ومستحضرات التجميل والمطاط والبلاستيك	٠,٦٢
٦-	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	٠,٤٢
٧-	الصناعات المعدنية الأساسية	٠,٢٣
٨-	صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٠,١٤
٩-	صناعات تحويلية أخرى*	-

* لم يتم تقدير مرونة التشغيل للنمو للصناعات التحويلية الأخرى نظرا لعدم توافر عدد مشاهدات كافية وكذا رقم قياسي لأسعار الجملة لهذا القطاع.

المصدر: حسابات الباحثتين.

من الجدول السابق يمكن تقسيم الصناعات المختلفة إلى ثلاث مجموعات:

(١) المجموعة الأولى وتشمل الصناعات ذات كثافة التشغيل المرتفعة، وتضم صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، فضلا عن صناعات الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث، وكذلك صناعة الملابس الجاهزة.

(٢) المجموعة الثانية وتشمل صناعات ذات كثافة تشغيل متوسطة—وان كانت ضعيفة بالمقاييس العالمية—وتضم الصناعات الكيماوية، وصناعة الورق ومنتجاته، وكذلك صناعات منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.

(٣) المجموعة الثالثة وتشمل صناعات ذات كثافة تشغيل ضعيفة، وتضم صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود، والصناعات المعدنية الأساسية، فضلا عن صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات.

وبالنسبة **للمجموعة الأولى**، تعد **الصناعات الغذائية** من الفروع التي أسهمت تقليديا بنسبة مرتفعة في توليد القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية وكذلك في جملة المشتغلين في هذا القطاع، وذلك كما يتضح من الجدول (٧) في الملحق. وفي حين ترتفع كثافة التشغيل في هذه الصناعة (٠,٨٧)—وهو ما يبرزه أيضا تزايد استيعاب هذه الصناعة للمشتغلين خلال الفترة محل الدراسة من نحو ١٩% إلى نحو ٢٢%—فإن المساهمة النسبية للصناعات الغذائية في هيكل القيمة المضافة الصناعية انخفضت بنحو ثماني نقاط ونصف. ويرجع هذا الانخفاض إلى تناقص الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة إلى هذه الصناعة كما يبينها الجدول (٨) في الملحق. وبذلك يفسر ارتفاع كثافة التشغيل وتزايد نسبة المشتغلين في الصناعات الغذائية، مع تراجع نصيبها النسبي في الاستثمارات وفي القيمة المضافة، بتزايد التشغيل غير الرسمي في المشروعات متناهية الصغر والأنشطة المنزلية والجائلة في هذه الصناعة. ويؤكد ذلك انخفاض مرونة إنتاجية المشتغلين في هذه الصناعة. وهنا لابد من التفرقة بين قطاعين مختلفين يكونان الصناعات الغذائية: القطاع الأول هو القطاع الحديث الذي ينتج للسوق المحلية وكذلك للتصدير للأسواق الخارجية، ويتبع أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال ويلتزم بشروط السلامة الصحية الدولية وبمعايير منع تشغيل الأطفال والمعايير الأخرى. أما القطاع الثاني فهو القطاع التقليدي الذي ينتج للسوق المحلية، والغالبية العظمى من منشآته هي منشآت غير رسمية تتبع فنونا إنتاجية كثيفة العمل. وفي حين يوفر القطاع الأول فرص عمل بطريق غير مباشر—أي خارج خطوط الإنتاج ذاتها—فإن القطاع الثاني هو الذي ترتفع كثافة التشغيل فيه مع نمو الناتج، وهو ما يفسر بالتالي ارتفاع قيمة المرونة. وتبرز هذه الحقائق الحاجة لدعم هذا القطاع بشقيه ومساندته، مع توجيه المزيد من الاستثمارات المحلية إليه جنبا إلى جنب مع حفز جذب الشركات دولية النشاط التي ترغب في العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذه الصناعات، وخاصة في خطوط الإنتاج الجديدة. وتدعم هذا الاتجاه حقيقة أن صادرات الصناعات الغذائية قد حققت معدلات نمو إيجابية منذ عام ٢٠٠٢ تراوحت بين ٢١% و٤٩% (وخاصة منتجات الألبان، والخضروات المجمدة، والسكر والحلويات) وذلك لمختلف مناطق التصدير.[٢٨] كذلك توضح دراسة للمشروعات الكبيرة المقترحة للاستثمار وفقا لمشروع الألف مصنع المدرج في البرنامج الحكومي

[٢٨] IMC Egypt (May, 2006), Food Export Strategy Study, Final Report, pp. 31-36.

للفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ أن هناك مشروعات عديدة ضمن الصناعات الغذائية تعد واعدة وذات فرص تصديرية عالية (راجع الجدول (٩) في الملحق).

أما بالنسبة **لصناعة الأخشاب والأثاث** فعلى الرغم من تواضع مساهمتها في القيمة المضافة الصناعية وفي التشغيل الصناعي ككل، إلا أن قيمة مرونات التشغيل في هذه الصناعة مرتفعة (٠,٦٨) أي أنها صناعة تمكنت من توليد فرص عمل كثيرة خاصة في المحافظات التي اشتهرت تقليديا بهذه الصناعة (كدمياط مثلا). ورغم ذلك يوضح الجدول (٨) في الملحق تراجع الاستثمار في هذه الصناعة في معظم فترات الدراسة. ومن هنا، تحتاج الصناعات الخشبية دعما ومساندة من خلال حل المشاكل العديدة التي تواجهها وعلى رأسها نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها وانخفاض مستوى جودتها، وكذلك المنافسة من جانب منتجات دول جنوب شرق آسيا.

وفيما يخص **المجموعة الثانية** من الصناعات التحويلية، فإن **الصناعات الكيماوية** ومنتجاتها تعد أهم هذه الصناعات نظرا لارتباط جانب كبير منها بالبترول، ويتبين من الملحق تزايد أهميتها النسبية خلال الفترة موضع الدراسة بأكثر من الضعف بالنسبة للقيمة المضافة الصناعية، وبنحو أربع نقاط مئوية ونصف بالنسبة للتشغيل. كذلك حدثت طفرة هائلة في النصيب النسبي لهذه الصناعات من إجمالي الاستثمارات (جدول ٨ بالملحق) منذ منتصف التسعينيات وحتى آخر سنوات الدراسة (٦٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة الصناعات الكيماوية ومنتجاتها تتضمن قسمين فرعيين يختلفان فيما بينهما من حيث الفن الإنتاجي المستخدم، وبالتالي من حيث قدرتهما على توليد فرص العمل.[٢٩] القسم الأول يشمل—كما هو موضح في الجدول السابق رقم (٣)—"الكيماويات الأساسية والأسمدة ومنتجات البترول والفحم"، أي مجموعة المنتجات الكيماوية الثقيلة، وهي صناعات كثيفة رأس المال كما أنها كثيفة استخدام الطاقة. أما القسم الثاني فيشمل "البويات والأدوية والصابون والمطاط والبلاستيك" وهي صناعات كثيفة العمل. ورغم اختلاف الفن الإنتاجي المستخدم في كلتي المجموعتين من الصناعات فإن تقدير مرونات التشغيل أظهر تقاربا في درجة كثافة التشغيل، وهو ما قد يعود إلى توجيه استثمارات كثيرة—محلية وأجنبية—إلى الصناعات البتروكيماوية ومن ثم تمكنت من خلق فرص العمل رغم أنها صناعات كثيفة رأس المال بطبيعتها.

ويوضح الجدول (٩ بالملحق) أن هناك العديد من المشروعات الكيماوية التي تنتمي إلى القسم الثاني تعد ذات فرص تصديرية عالية، ويأتي على رأسها صناعات الأسمنت الأبيض والرمادي (والتي تندرج تحت الصناعات الكيماوية) والزجاج والدهانات الصناعية وكذلك بعض الصناعات الدوائية. كذلك يوضح الجدول وجود فرص تصديرية عالية للأسمدة.

[٢٩] سبقت الإشارة في القسم الثاني من هذه الورقة إلى أن هناك اختلافا بين مفهومي "كثافة العمل" و"كثافة التشغيل" وإلى أنه ليس بالضروري أن يكون النشاط كثيف العمل كثيفا للتشغيل في ذات الوقت.

وتكتسب **صناعات منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية** أهمية في هيكل القيمة والتشغيل الصناعي خاصة وأنها تشمل بلاط السيراميك للحوائط والأرضيات والواجهات، والتي زادت صادراتها بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما أصبح ترتيب مصر في صادرات العالم فيها في موقع متقدم (٢٦). ورغم أن هذه الصناعة تحمل فرصا تصديرية عالية إلا أن الاستثمارات الموجهة إليها تناقصت في العامين الأخيرين من الدراسة.

وبالنسبة **للمجموعة الثالثة** من الصناعات والتي تنطوي على كثافة تشغيل منخفضة فتضم صناعتين كثيفتي رأس المال بطبيعتهما **وهما الصناعات المعدنية الأساسية، وصناعة الماكينات والمعدات** (بما في ذلك الصناعات الهندسية والصناعات الكهربائية والإلكترونية). وهنا أيضا لابد من الإشارة إلى أن هذه الصناعات الأخيرة تشمل بعض الصناعات الهندسية وبعض الصناعات المرتبطة بأجزاء السيارات والتي تستخدم جميعها فنونا إنتاجية كثيفة العمل ودون تقنيات عالية ويمكن لها أن تولد فرصا عالية للتشغيل. إلا أننا لم نتمكن من تقدير مرونة التشغيل في هذه الصناعات نظرا لعدم توافر عدد كاف من المشاهدات.

كذلك تضم المجموعة الثالثة صناعة أخرى هي صناعة **الغزل والنسيج والملابس والجلود**، والتي سجلت قيمة مرونة التشغيل بها قيمة متواضعة للغاية (٠,٣٤). وقد كانت هذه الصناعة تقليديا من أكثر الصناعات توليدا لفرص العمل وخاصة في المكون الخاص بصناعة الملابس الجاهزة. إلا أن الصعوبات العديدة التي واجهت هذه الصناعة، والتي نبعت من غلبة مصانع القطاع العام فيها من ناحية، ومن المنافسة الشرسة من منتجات الدول الأخرى كالصين وتركيا وإندونيسيا من ناحية ثانية، فضلا عن إنهاء نظام الحصص الذي كان سائدا في ظل اتفاقية الألياف المتعددة ودخول اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة حيز التنفيذ في أول يناير ٢٠٠٥، كل هذه العوامل أدت إلى تدهور المركز النسبي لهذه الصناعة. فكما يوضح الجدولان (٧) و(٨) في الملحق تراجع المركز النسبي لهذه الصناعة في القيمة المضافة الصناعية بمقدار عشر نقاط مئوية، وبأكثر من سبع نقاط مئوية في هيكل التشغيل، وبأكثر من خمسة عشرة نقطة مئوية في الاستثمار الصناعي منذ بداية الثمانينيات. وتعزى هذه التطورات في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة إلى تراجع دور القطاع العام مع بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي وتزايد عمليات الخصخصة. وعلى سبيل المثال انخفضت أعداد المشتغلين في مصانع القطاع العام فيما بين ١٩٩٦/١٩٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠٣ في صناعة النسيج بنحو ٢٧,١% وفي صناعة الملابس الجاهزة بنسبة ٩٦% ولم يعوض من ذلك زيادة المشتغلين في مصانع القطاع الخاص حيث بلغت نسبة الزيادة في ذات الفترة—للصناعتين معا—١٣% فقط.[٣٠] ورغم ذلك لابد أن نتوخى الحذر الشديد عند تفسير قيمة مرونة التشغيل للناتج في صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوجهات السياسة الاقتصادية. فكما يتبين من الجدول السابق (٣) تختلف قيم

[٣٠] محسوب من بيانات الإنتاج الصناعي السنوي.

مرونات التشغيل للناتج في هذه الصناعات بشدة، إذ ترتفع إلى (٠,٧٤) في حالة الملابس الجاهزة—وهي صناعة كثيفة العمل—وتبلغ قيمة أقل بالنسبة للغزل والنسيج (٠,٥٦) وهي صناعة كثيفة رأس المال. كذلك تبلغ قيمة المرونة (٠,٣٣) فقط في صناعات الجلود والأحذية رغم أنها صناعات كثيفة العمل. وحتى يكون التحليل دقيقا فإن الأمر يحتاج إلى الفصل بين هذه المكونات عند تقدير قيم المرونات، فضلا عن ضرورة معرفة الوزن النسبي لكل فرع في هيكل الصناعة ذاتها حتى نستخلص بالتالي أثر تطور كل فرع على كثافة التشغيل للصناعة في مجملها.[٣١]

يستخلص مما سبق أن هيكل القيمة المضافة في الصناعات التحويلية يتحيز في اتجاه الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى. إلا أنه قد حدث تغير واضح في هذا الهيكل بحيث ازداد الاعتماد على الصناعات الغذائية—أي التي تعتمد على الأراضي والموارد الزراعية—وكذلك الصناعات الكيماوية التي تعتمد على البترول، مع انحسار أهمية بعض الفروع في صناعة هامة تقليديا هي صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة.

وقد كان لذلك انعكاس واضح على ارتفاع كثافة التشغيل في الصناعتين الأوليين وتواضعها في بعض فروع صناعة الغزل والنسيج والجلود. ومؤدى هذه النتائج ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع لتأخذ في اعتبارها قدرة الصناعات الفرعية المختلفة على خلق فرص العمل، ومن ثم توجيه الاستثمارات إليها ومنح الحوافز وخلق الإطار القانوني والمؤسسي الذي يساعد على ذلك.

فإذا كانت الصناعة الفرعية ذات كثافة تشغيل عالية، وترتفع مساهمتها النسبية في الناتج الصناعي وكذلك في التشغيل الصناعي، فضلا عن ارتفاع معدل نمو صادراتها ووجود إمكانات كبيرة لفرص تصديرها، ورغم ذلك تتراجع الاستثمارات في هذه الصناعة، فإن ذلك يقتضي أن تتجه سياسة التصنيع إلى منح الحوافز لهذه الصناعة، على أن ترتبط هذه الحوافز بأهداف محددة في التشغيل وفي التصدير، وأن يرتبط استمرار منح هذه الحوافز بالأداء وبتحقيق الأهداف في نهاية فترات زمنية معينة.

ومن ناحية أخرى، إذا كانت الصناعة الفرعية تسهم بنسب مرتفعة في التشغيل الصناعي وفي الصادرات الصناعية كما أنها تستأثر بنسبة هامة من الاستثمارات، إلا أن إنتاجية المشتغلين في هذه الصناعة منخفضة، فإن ذلك يقتضي الاهتمام برفع إنتاجية العاملين من خلال رفع مهاراتهم والعناية برأس المال البشرى.

خلاصة ما سبق أن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في السياسة الصناعية بحيث تأخذ في الاعتبار مكون التشغيل بها. ولا يعني ذلك أن يكون هذا العنصر هو العنصر الحاكم في توجهات السياسة الصناعية، إذ

[٣١] راجع في هذا الخصوص: Kassem, M. and Abdel Latif, A. (2005), The Egyptian Textiles and Clothing Industry, Sub-Regional Conference on Improving Industrial Performance and Promotion of Employment in North Africa, UNIDO, Tunisia.

أن هناك أهدافا أخرى وقد تكون مكملة أو متعارضة مع هذا الهدف، وإنما المطلوب أن تأخذ السياسة الصناعية في الاعتبار عنصرا طالما تم إهماله في السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة وهو كثافة التشغيل للنمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك في فروع القطاعات.

الخاتمة

تبعث هذه الورقة عدة رسائل أساسية:

أولا: آن الأوان لمتخذي القرار أن يعتبروا هدف التشغيل هدفا أصيلا لابد من تحقيقه من خلال حزمة السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك إذا كانت الغاية النهائية من جهود التنمية هي تحسين مستوى معيشة المواطن والتخفيف من الفقر، وإذا كنا نستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تحتوي الجميع Inclusive Development.

ثانيا: تقتضي بنية الاقتصاد القومي المصري، وكذلك خصائص السكان والقوى العاملة، أن تتخذ السياسات الاقتصادية من كثافة التشغيل معيارا هاما—إلى جانب الاعتبارات الأخرى—لدى صياغة أهدافها وتحديد أولوياتها.

ثالثا: لا يعني اتباع إستراتيجية نمو مرتفع كثيف التشغيل أن يتم ذلك على حساب إنتاجية المشتغلين أو أن يزج بالعمالة في فرص عمل غير لائقة وغير منتجة في بعض القطاعات الخدمية أو الصناعية التي تعد فائدتها محدودة سواء بالنسبة للقيمة المضافة أو للتشغيل المنتج والدائم. إن الأمر يقتضي توجيه الاستثمارات إلى القطاعات القادرة على خلق فرص العمل المنتجة بهدف استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد لسوق العمل، مع رفع إنتاجية العاملين من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة والتدريب.

رابعا: رغم قصور مؤشر مرونات التشغيل بالنسبة لنمو الناتج، إلا أن استخدامه—إلى جانب المؤشرات الأخرى—يفيد في التعرف على القطاعات المختلفة التي تسهم في تحقيق هدف التشغيل المرتفع.

خامسا: أن تزايد كثافة التشغيل بالنسبة لنمو الاقتصاد المصري عبر السنوات الخمس والعشرين الماضية إنما يعكس تزايد التشغيل غير الرسمي بالدرجة الأولى، كما أن التحول الهيكلي الذي شهده نمط توليد القيم المضافة والتشغيل خلال هذه الفترة لصالح القطاعات الخدمية—وخاصة الخدمات الاجتماعية—لا يشير إلى اتجاه إيجابي وإنما يعكس أعدادا أكبر من البطالة المتخفية في أنشطة غير منظمة وذات إنتاجية متدنية.

سادسا: تعد الصناعات الغذائية وصناعة المنتجات الخشبية من الصناعات كثيفة التشغيل الواعدة وكذلك الصناعات الكيماوية وصناعة الملابس الجاهزة. وبالنسبة لصناعة الغزل والنسيج فعلى الرغم مما يبديه مؤشر مرونة التشغيل من انحسار قدرتها على خلق فرص العمل إلا أن الأمر يحتاج لدراسة مكونات هذا القطاع بدقة

وتحليل وزنها النسبي، جنبا إلى جنب مع حل المشاكل التي تواجهها الصناعات الفرعية مع دعم إنتاجية العاملين.

سابعا: أن تحقيق هدف زيادة التشغيل يقتضي زيادة التصدير وهو ما يستلزم رفع إنتاجية العاملين من أجل تحسين نوعية المنتج ومواصفاته.

ومؤدى هذه الحقائق جميعا ضرورة إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع لتأخذ في اعتبارها قدرة الصناعات المختلفة على توليد فرص العمل المنتجة واللائقة، على أن تبنى الإستراتيجية على المحورين المتكاملين اللذين أشرنا إليهما في القسم الثاني من الورقة، وهما الاستثمار في القطاعات الديناميكية الآخذة في النمو من ناحية، وبناء الطاقات في القطاعات التي تستوعب عمالة كثيرة من ناحية أخرى.

وتبقى في النهاية كلمة أخيرة، فهذه الورقة تمثل محاولة أولى لتقدير مرونات التشغيل في الاقتصاد القومي بكل ما يكتنف هذه المحاولة من صعوبات في القياس والتفسير. ويحتاج الأمر إلى المزيد من المحاولات الإضافية لتدقيق النتائج واستخلاص انعكاساتها على توجهات السياسة الاقتصادية. كذلك يحتاج تحقيق هدف التشغيل المنتج إجراء دراسات مماثلة لكل قطاعات الاقتصاد القومي الكلية والفرعية، وذلك حتى يمكن التعرف على مرونات التشغيل للنمو بها وعلاقة ذلك بالإنتاجية واستخدام هذه المؤشرات—إلى جانب المؤشرات الأخرى كالقدرة على التصدير مثلا—لتحديد أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة.

الملحق الإحصائي

الجدول (١): مدلول مرونات التشغيل

	نمو الناتج المحلي الإجمالي	
مرونة التشغيل	**نمو الناتج المحلي الموجب**	**نمو الناتج المحلي السالب**
$\varepsilon < 0$	(-) نمو التشغيل (+) نمو الإنتاجية	(+) نمو التشغيل (-) نمو الإنتاجية
$0 \leq \varepsilon \leq 1$	(+) نمو التشغيل (+) نمو الإنتاجية	(-) نمو التشغيل (-) نمو الإنتاجية
$\varepsilon > 1$	(+) نمو التشغيل (-) نمو الإنتاجية	(-) نمو التشغيل (+) نمو الإنتاجية

المصدر: Kapsos, op.cit, p. 4.

الجدول (٢): كثافة التشغيل في النمو على المستوى القومي (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤)

	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالألف جنيه)	المكمش = ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالألف جنيه)	العمالة (بالألف)	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	لوغاريتم العمالة	مرونة القوس		
								ΔE/E	ΔY/Y	ε
١	١٩٨١/١٩٨٠	١٥,٤٩٤,٠٠٠	٤٩	٣١,٨٨٠,٦٥٨	١١,٤٣٩	١٧,٢٨	٩,٣٤			
٢	١٩٨٢/١٩٨١	٢١,٥٢٦,٠٠٠	٥٣	٤٠,٦٩١,٨٧١	١٠,٥٢٢	١٧,٥٢	٩,٢٦			
٣	١٩٨٣/١٩٨٢	٢٥,٤١٢,٠٠٠	٦٠	٤٢,٦٣٧,٥٨٤	١٠,٧٩٥	١٧,٥٧	٩,٢٩			
٤	١٩٨٤/١٩٨٣	٣٠,٠٨٠,٠٠٠	٦٧	٤٤,٧٦١,٩٠٥	١١,٠٧٢	١٧,٦٢	٩,٣١			
٥	١٩٨٥/١٩٨٤	٣٥,٦٣٨,٠٠٠	٧٥	٤٧,٣٩٠,٩٥٧	١١,٣٦٧	١٧,٦٧	٩,٣٤			
٦	١٩٨٦/١٩٨٥	٤١,٤٣٣,٠٠٠	٨٧	٤٧,٧٨٨,٩٢٧	١١,٦٦٩	١٧,٦٨	٩,٣٦	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٥٠
١	١٩٨٧/١٩٨٦	٤٩,٣٣٥,٠٠٠	١٠٠	٤٩,٣٣٥,٠٠٠	١١,٩٩٨	١٧,٧١	٩,٣٩			
٢	١٩٨٨/١٩٨٧	٥٨,٦٣٠,٠٠٠	١٢٠	٤٨,٦٩٦,٠١٣	١٢,٣٣٤	١٧,٧٠	٩,٤٢			
٣	١٩٨٩/١٩٨٨	٧٣,١٧٠,٠٠٠	١٥٣	٤٧,٩٤٨,٨٨٦	١٢,٦٨٥	١٧,٦٩	٩,٤٥			
٤	١٩٩٠/١٩٨٩	٩١,٥٣٥,٠٠٠	١٨٥	٤٩,٣٩٨,٢٧٣	١٣,٠٣٢	١٧,٧٢	٩,٤٨			
٥	١٩٩١/١٩٩٠	١١٠,٠١١,٠٠٠	٢١٨	٥٠,٥٥٦,٥٢٦	١٣,٣٧٦	١٧,٧٤	٩,٥٠	٠,١١	١,٢٣	٠,٠٩
١	١٩٩٢/١٩٩١	١٣١,٠٥٧,٠٠٠	٢٥٠	٥٢,٤٨٥,٧٨٣	١٣,٧٤٢	١٧,٧٨	٩,٥٣			
٢	١٩٩٣/١٩٩٢	١٤٦,١٦٠,٠٠٠	٢٧٨	٥٢,٥٧٥,٥٤٠	١٤,٠١١	١٧,٧٨	٩,٥٥			
٣	١٩٩٤/١٩٩٣	١٦٢,٩٦٧,٠٠٠	٢٩٧	٥٤,٩٤٥,٠٤٤	١٤,٤٣٦	١٧,٨٢	٩,٥٨			
٤	١٩٩٥/١٩٩٤	١٩١,٠١٠,٠٠٠	٣١٥	٦٠,٦٥٧,٣٥٢	١٤,٨٧٩	١٧,٩٢	٩,٦١			
٥	١٩٩٦/١٩٩٥	٢١٤,١٨٥,٠٠٠	٣٣٨	٦٣,٣٤٩,٦٠١	١٥,٣٤٠	١٧,٩٦	٩,٦٤			
٦	١٩٩٧/١٩٩٦	٢٤٧,٠٢٨,٠٠٠	٣٥٩	٦٨,٨١٠,٠٢٨	١٥,٨٢٥	١٨,٠٥	٩,٦٧			
٧	١٩٩٨/١٩٩٧	٢٦٦,٧٥٧,٧٠٠	٣٦٩	٧٢,٢٩٢,٠٦٠	١٦,١٤٩	١٨,١٠	٩,٦٩	٠,١٨	٠,٣٨	٠,٤٦
١	١٩٩٩/١٩٩٨	٢٨٢,٥٧٨,٠٠٠	٣٧٣	٧٥,٧٣٧,٨٧٢	١٦,٥٦٩	١٨,١٤	٩,٧٢			
٢	٢٠٠٠/١٩٩٩	٣١٥,٦٦٧,٠٠٠	٣٧٨	٨٣,٤٨٧,٧٠٢	١٧,٠٠٠	١٨,٢٤	٩,٧٤			
٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٣٢,٥٤٣,٨٠٠	٣٨٣	٨٦,٧٣٥,٤٧٢	١٧,٣٤٠	١٨,٢٨	٩,٧٦			
٤	٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٥٤,٥٦٤,٠٠٠	٣٩٨	٨٩,١٥٣,٦٣٣	١٧,٦٨٤	١٨,٣١	٩,٧٨			
٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٠,٦١٩,٠٠٠	٤٤٠	٨٨,٨٧٨,٠٤٣	١٨,١٧٩	١٨,٣٠	٩,٨١			
٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٦,٣٢٢,٠٠٠	٥٠٩	٨٩,٦٦٨,٣٠٤	١٨,٦٢٨	١٨,٣١	٩,٨٣			
٧	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠٦,٥١١,٠٠٠	٥٦٣	٨٩,٩٦٦,٤٣٠	١٩,٢٢٠	١٨,٣١	٩,٨٦	٠,١٦	٠,١٩	٠,٨٥

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى قاعدة بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الجدول (٣): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج (١٩٨٢/١٩٨١-٢٠٠٣/٢٠٠٢)

السنوات	معدل النمو	السنوات	معدل النمو
١٩٨٢/١٩٨١	١١,٣	١٩٩٨/١٩٩٧	٤,٦
١٩٨٣/١٩٨٢	٧,٤	١٩٩٩/١٩٩٨	٦,٣
١٩٨٤/١٩٨٣	٦,١	٢٠٠٠/١٩٩٩	٥,١
١٩٨٥/١٩٨٤	٦,٦	٢٠٠١/٢٠٠٠	٣,٣
١٩٨٦/١٩٨٥	٢,٦	٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,١
١٩٨٧/١٩٨٦	٢,٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣,٢
١٩٨٨/١٩٨٧	٥		
١٩٨٩/١٩٨٨	٤,٧		
١٩٩٠/١٩٨٩	٤,٨		
١٩٩١/١٩٩٠	٣,٧		
١٩٩٢/١٩٩١	١,٩		
١٩٩٣/١٩٩٢	٢,٥		
١٩٩٤/١٩٩٣	٣,٩		
١٩٩٥/١٩٩٤	٤,٧		
١٩٩٦/١٩٩٥	٤,٩		
١٩٩٧/١٩٩٦	٥,٣		

المصدر: محسوب من بيانات World Bank, World Development Indicators.

الجدول (٤): معدلات النمو السنوية للتشغيل والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

السنة	التشغيل	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	التشغيل	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨١/١٩٨٠	٤,٢	١٧,٢	١٩٩٩/١٩٩٨	٢,٦	٦,١
١٩٨٢/١٩٨١	٢,٢	٦,٢	٢٠٠٠/١٩٩٩	٢,٦	٥,٤
١٩٨٣/١٩٨٢	٢,٦	٥,١	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢	٣,٥
١٩٨٤/١٩٨٣	٢,٥	٩,٧	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢	٣,٢
١٩٨٥/١٩٨٤	٢,٧	٥,٩	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢,٨	٣,١
١٩٨٦/١٩٨٥	٢,٧	٤,٥	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢,٦	٤,١
١٩٨٧/١٩٨٦	٢,٨	٣,٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢,٤	٥,١
١٩٨٨/١٩٨٧	٢,٨	٥,٥			
١٩٨٩/١٩٨٨	٢,٨	٤,٩			
١٩٩٠/١٩٨٩	٢,٧	٥,٧			
١٩٩١/١٩٩٠	٢,٦	١,١			
١٩٩٢/١٩٩١	٢,٧	٤,٥			
١٩٩٣/١٩٩٢	٢,٠	٢,٩			
١٩٩٤/١٩٩٣	٣,٠	٤			
١٩٩٥/١٩٩٤	٣,١	٤,٦			
١٩٩٦/١٩٩٥	٣,١	٥			
١٩٩٧/١٩٩٦	٣,٢	٥,٥			
١٩٩٨/١٩٩٧	٢	٥,٦			

المصدر: محسوب من بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الجدول (٥): معدلات النمو السنوي لإنتاجية المشتغل (١٩٨٢/١٩٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١)

الفترة	الزراعة	الصناعة	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الاقتصاد القومي
١٩٨٢/١٩٨١-١٩٨٥/١٩٨٤	١,٤	٥,٦	١,٨	٢,٣	٤,٤
١٩٨٦/١٩٨٥-١٩٩٠/١٩٨٩	٢,١	٢,٠-	١,٢	١,٦	١,٤
١٩٩١/١٩٩٠-١٩٩٥/١٩٩٤	١,٩	١,٠-	٠,٣-	٠,٥	٠,٥
١٩٩٦/١٩٩٥-٢٠٠٠/١٩٩٩	٢,١	١,٩-	٢,٤	٣,١	١,٧
٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٠٢/٢٠٠١	٣,٠	١,٢-	٣,٠	٢,٦	١,٢
١٩٨٢/١٩٨١-٢٠٠٢/٢٠٠١	٢,٠	٠,٠	٠,٩	٢,١	١,٦

المصدر: العيسوي، إبراهيم (٢٠٠٧)، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، منتدى العالم الثالث، مصر ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، ص ٣٠٤.

الجدول (٦): تطور الأنصبة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٥/٢٠٠٤)

(%)

	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)							المساهمة في العمالة (%)						
السنة	الزراعة	الصناعة	البترول والكهرباء	التشييد والبناء	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي	الزراعة	الصناعة	البترول والكهرباء	التشييد والبناء	الخدمات الإنتاجية	الخدمات الاجتماعية	الإجمالي
١٩٨١/١٩٨٠	٢٢,٨٦	١٣,٤٧	١٤,٨٣	٤,٧٨	٢٦,٢٠	١٧,٨٨	١٠٠	٣٦,٧٢	١٢,٥٠	٠,٧٣	٥,٧٤	١٨,٩٠	٢٥,٤١	١٠٠
١٩٨٢/١٩٨١	١٨,٨٣	١٢,٧١	١٣,٢٠	٥,٤٤	٣٠,٠٤	١٩,٧٩	١٠٠	٣٨,٩٦	١٢,١٥	٠,٨١	٥,٠٥	١٤,٩٨	٢٨,٠٦	١٠٠
١٩٨٣/١٩٨٢	١٩,٩٤	١٢,٨٥	١١,٧٧	٥,٣٠	٣٠,٣٤	١٩,٨٠	١٠٠	٣٨,٣٨	١٠,٤٢	٠,٨٢	٤,١٠	١٢,٩٧	٣٣,٣٠	١٠٠
١٩٨٤/١٩٨٣	١٩,٠٢	١٣,٤٦	١١,٥٠	٥,٢٦	٣٠,٥٣	٢٠,٢٣	١٠٠	٣٧,٨١	١٠,٦٥	٠,٨٤	٤,٢٢	١٣,١٤	٣٣,٣٥	١٠٠
١٩٨٥/١٩٨٤	١٧,٩٠	١٤,٧٨	١٠,٩٣	٥,٢٦	٣٠,٣٢	٢٠,٨٠	١٠٠	٣٧,٢٠	١٠,٨٥	٠,٨٦	٤,٣٩	١٣,٣١	٣٣,٣٩	١٠٠
١٩٨٦/١٩٨٥	١٨,٥١	١٥,٣٣	٨,٨١	٥,٥٥	٣٠,٥٧	٢١,٢٤	١٠٠	٣٦,٦٨	١١,٠٧	٠,٩١	٤,٦٠	١٣,٣٧	٣٣,٣٧	١٠٠
١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠,٤٩	١٦,٤٩	٤,٨٧	٥,٧٢	٣١,٥٢	٢٠,٩١	١٠٠	٣٦,٠٩	١١,٢٤	٠,٩٣	٤,٨٤	١٣,٥٨	٣٣,٣٣	١٠٠
١٩٨٨/١٩٨٧	١٨,٩٦	١٧,٧٤	٥,٥٧	٥,٥٣	٣١,٨١	٢٠,٣٩	١٠٠	٣٥,٥٢	١١,٢٠	٠,٩٤	٤,٩٠	١٣,٦١	٣٣,٨٣	١٠٠
١٩٨٩/١٩٨٨	١٩,٦٧	١٨,١٠	٤,٣٢	٥,٥٦	٣٢,٢٤	٢٠,١٠	١٠٠	٣٤,٩٢	١١,١٢	٠,٩٥	٥,٠٤	١٣,٧٦	٣٤,٢١	١٠٠
١٩٩٠/١٩٨٩	١٩,٣٨	١٧,٧٧	٥,٤٠	٥,٥٢	٣٢,٦٠	١٩,٣٤	١٠٠	٣٤,٣١	١١,٠٧	٠,٩٧	٥,١٨	١٣,٨٨	٣٤,٥٩	١٠٠
١٩٩١/١٩٩٠	١٧,٣٧	١٦,٣٨	١١,٣٧	٥,١١	٣٢,٠٣	١٧,٧٤	١٠٠	٣٣,٧٤	١١,٠٠	٠,٩٩	٥,٣٣	١٣,٩٦	٣٤,٩٩	١٠٠
١٩٩٢/١٩٩١	١٦,٥٤	١٦,٥٨	١١,٦٢	٥,١٤	٣٣,٢٧	١٦,٨٥	١٠٠	٣٣,١٢	١٠,٩٢	١,٠١	٥,٤٥	١٣,٩٩	٣٥,٥٠	١٠٠
١٩٩٣/١٩٩٢	١٦,٧١	١٦,٧١	١١,٥١	٤,٨٦	٣٢,٨٩	١٧,٣٣	١٠٠	٣٢,٦٧	١١,٠٤	١,٠٢	٥,٦٧	١٣,٨٥	٣٥,٧٥	١٠٠
١٩٩٤/١٩٩٣	١٦,٨٧	١٧,٢٠	١٠,٣٤	٥,٢٢	٣٢,٣٤	١٨,٠٣	١٠٠	٣٢,٠١	١١,٢٤	١,٠٣	٥,٨٦	١٤,٠١	٣٥,٨٤	١٠٠
١٩٩٥/١٩٩٤	١٦,٧٨	١٧,٤٥	٩,٨٨	٤,٩٧	٣٢,٥٩	١٨,٣٣	١٠٠	٣١,٣٠	١١,٣٧	١,٠٣	٦,٠٦	١٤,١٨	٣٦,٠٦	١٠٠
١٩٩٦/١٩٩٥	١٧,٢٦	١٧,٧١	٨,٧٥	٥,١٥	٣٢,٦١	١٨,٥١	١٠٠	٣٠,٥٩	١١,٤٨	١,٠٣	٦,٢٨	١٤,٣٤	٣٦,٢٨	١٠٠
١٩٩٧/١٩٩٦	١٦,٩٥	١٧,٥٦	٨,٧٦	٤,٩٠	٣٣,٥٥	١٨,٢٨	١٠٠	٣٠,٠٠٠	١١,٥٨	١,٠٣	٦,٥٢	١٤,٨٨	٣٥,٩٩	١٠٠
١٩٩٨/١٩٩٧	١٧,١١	١٨,٢٩	٧,٤٢	٥,١٥	٣٣,٣٩	١٨,٦٣	١٠٠	٢٩,٧٤	١١,٦٦	١,٠٤	٦,٨٩	١٤,٨٢	٣٥,٨٦	١٠٠
١٩٩٩/١٩٩٨	١٧,٣٢	١٩,٥٤	٦,٢٢	٥,١٥	٣٣,١١	١٨,٦٥	١٠٠	٢٩,٣١	١١,٩٢	١,٠٦	٧,٢٣	١٤,٩٣	٣٥,٥٥	١٠٠
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٦,٧٤	١٩,٣٩	٨,٩٤	٤,٨٠	٣٢,٢٥	١٧,٨٨	١٠٠	٢٨,٩١	١٢,١٤	١,٠٦	٧,٥٥	١٥,١٣	٣٥,٢١	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٦,٥٦	١٩,٠٩	٩,٥٠	٤,٧٤	٣٢,١٣	١٧,٩٨	١٠٠	٢٨,٦٧	١٢,١٨	١,٠٨	٧,٧٢	١٥,٢٧	٣٥,٠٨	١٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٦,٤٦	١٩,٧٧	٩,٩٥	٤,٦٧	٣١,٠٧	١٨,٠٧	١٠٠	٢٨,٤٣	١٢,٣٠	١,١٠	٧.٧٧	١٥,٣٨	٣٥,٠٢	١٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٦,٣٤	١٨,٤٩	١٢,٤٨	٤,٢٨	٣٠,٤٢	١٧,٩٩	١٠٠	٢٨,٠٨	١٢,٥٥	١,٠٩	٧,٧٣	١٥,٦٠	٣٤,٩٦	١٠٠
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٥,١٨	١٨,٣٣	١٤,٠٩	٤,٠٥	٣٠,٩١	١٧,٤٤	١٠٠	٢٧,٨٦	١٢,٥٣	١,٠٩	٧,٨٣	١٥,٧٩	٣٤,٩٠	١٠٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤,٨٦	١٧,٧٦	١٤,١٩	٣,٩٧	٣١,٧٩	١٧,٤٢	١٠٠	٢٧,٥٢	١٢,٦٨	١,١٢	٧,٩٣	١٦,٠٩	٣٤,٦٧	١٠٠
المتوسط	**١٨**	**١٧**	**١٠**	**٥**	**٣٢**	**١٩**	**١٠٠**	**٣٣**	**١٢**	**١**	**٦**	**١٥**	**٣٤**	**١٠٠**

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى قاعدة بيانات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

الجدول(٧): هيكل الإنتاج وهيكل التشغيل في الصناعات التحويلية (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٤/٢٠٠٣)

(%)

السنة	٨١/٨٠	٨٦/٨٥	٩١/٩٠	٩٦/٩٥	٠١/٠٠	٠٤/٠٣	٨١/٨٠	٨٦/٨٥	٩١/٩٠	٩٦/٩٥	٠١/٠٠	٠٤/٠٣
الصناعة	الإنتاج						التشغيل					
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٩,٨٩	٢٧,٩٠	٢٥,٦٢	٢٢,١٢	٢٤,٠٨	٢١,٤٤	١٩,٢٦	٢٠,٤٢	٢٢,١٧	١٨,٧٢	١٥,٩٢	٢١,٥٧
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٩,٩٣	١٦,٧٤	١٦,٣٢	١٢,٦٨	١٠,٦٥	٩,٨٨	٣٧,٢٢	٣١,١٠	٢٩,٠٢	٢٩,٨١	٣٠,٩٩	٢٩,٧٨
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١,٠٠	١,٤٩	٠,٦٦	٠,٦٦	١,١١	٠,٤٦	١,٢٩	١,٤٥	١,٣١	١,٥٥	١,٧٢	١,٥٠
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٤,٤٤	٥,١٢	٢,٩٨	٣,٨٩	٣,٦٣	٣,٤٦	٣,٨٩	٥,٥٤	٣,٤٥	٣,٠٤	٤,٧٧	٣,٤٩
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	١٥,٢٥	١٨,١٢	٢٦,٤١	٢٩,٧٩	٣٣,٥٩	٣٣,٤١	١١,٣٧	١٤,٧١	١٢,٨٩	١٣,٧٢	١٧,٩٨	١٥,٨٥
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	٤,٣٩	٥,٤١	٥,٧١	٧,١٧	٦,١٧	٥,٩٠	٦,٢٣	٦,٢٣	٦,٨١	٧,٩١	٤,٢٨	٧,١٥
الصناعات المعدنية الأساسية	١١,١٩	٩,٠٨	٩,٤٩	٨,٤٥	٧,٩٠	١٣,١٣	٨,٤١	٧,٧٨	٦,٦١	٦,٧٦	٨,٥٧	٥,٨١
صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	١٣,٨٢	١٥,٩٦	١٢,٦٣	١٥,١٠	١٢,٥٢	١٢,١٧	١٢,٢٤	١٢,٦١	١٧,٥٦	١٨,٠٧	١٥,٧٨	١٤,٥٦
صناعات تحويلية أخرى	٠,١٠	٠,١٨	٠,١٨	٠,١٤	٠,٣٥	٠,١٥	٠,٠٩	٠,١٧	٠,١٧	٠,٤٢	٠,٠١	٠,٢٧
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى قاعدة بيانات الإنتاج الصناعي السنوي.

الجدول (٨): هيكل التكوين الرأسمالي في الصناعات التحويلية (١٩٨١/١٩٨٠-٢٠٠٤/٢٠٠٣)

(%)

السنة	٨١/٨٠	٨٦/٨٥	٩١/٩٠	٩٦/٩٥	٠١/٠٠	٠٤/٠٣
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	١١,١٨	٥,٨١	٩,٤٤	١٢,٦٠	٢,١٠	٨,٨٥
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	١٩,٣٤	١٢,٤٣	٧,٠٨	٣٢,٨٥	٣,٩٩	٣,٩٦
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث	١,٠٣	(٠,٩٥)	(٠,٧٠)	(٠,١٨)	٠,٠٤	(١٢,٥١)
صناعة الورق ومنتجات الورق والطباعة والنشر	٢,٦٧	٩,٩٦	(٠,٣٩)	١٧,٤٥	٧,٤٩	٢,٧٢
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	١٧,٨٨	٩,٣٩	٣٩,٧٠	٢٣,٤٧	٨٠,٦٠	٨٨,٣٧
صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	١٣,١٣	٤٠,١٩	٢١,٤٢	١٨,٢٨	(٠,٣٩)	(٩,٢٥)
الصناعات المعدنية الأساسية	٨,٠٧	٨,٨٢	١٨,٦٨	(٨,٢٨)	٥,٥١	٣,٢٦
صناعة المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات	٢٦,٥٨	١٤,٣٨	٤,٨٩	٣,٩٠	٠,٦٥	١٤,١٣
صناعات تحويلية أخرى	٠,١١	(٠,٠٤)	(٠,١١)	(٠,١٣)	٠,٠٠	٠,٤٧
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: حسابات الباحثتين استنادا إلى قاعدة بيانات الإنتاج الصناعي السنوي.

الجدول (٩): المشروعات الكبيرة المقترحة للاستثمار في مصر وفقا للبرنامج الحكومي (مشروع الـــ ١٠٠٠ مصنع)

المشروعات الكيماوية

اسم المشروع	للتصدير	للإنتاج المحلي	ملاحظات
الأسمنت الرمادي والأسمنت الأبيض	زيادة الصادرات بنسبة ٩٧١٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٧	انخفاض الواردات بنسبة ٤٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ١١٥	فرص تصديرية عالية
الزجاج المسطح	زيادة الصادرات بنسبة ٢٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٠	انخفاض الواردات بنسبة ١٣٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣٦	فرص تصديرية عالية
الأسمدة الأزوتية	زيادة الصادرات بنسبة ١٣٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ١٦	زيادة الواردات بنسبة ١٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٩٠	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
الكلور	زيادة الصادرات بنسبة ٦٢٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٤	لا توجد بيانات عن الواردات	فرص تصديرية عالية
ورق الكتابة والطباعة	زيادة الصادرات بنسبة ٢٢٤٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	انخفاض الواردات بنسبة ٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣٤	فرص تصديرية عالية
إطارات مركبات النقل من الكاوتشوك	زيادة الصادرات بنسبة ٣٦٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٩	زيادة الواردات بنسبة ٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٤٥	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
سماد ثنائي فوسفات الأمونيوم (DAP) باستخدام الأمونيا	زيادة الصادرات بنسبة ٧٧٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤	لا توجد بيانات عن الواردات	فرص تصديرية عالية
إنتاج غاز سائل الأستيلين	زيادة الصادرات بنسبة ٣٣٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٥١	انخفاض الواردات بنسبة ٦٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٧٥	فرص تصديرية عالية
الدهانات الصناعية	زيادة الصادرات بنسبة ١٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٧٢	انخفاض الواردات بنسبة ٣٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٥٩	فرص تصديرية عالية
صناديق البلاستيك للعبوات الزجاجية	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٧٦	انخفاض الواردات بنسبة ١٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٠	فرص تصديرية عالية
ثلاثي بولي فوسفات	زيادة الصادرات بنسبة ١٣٠٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٣	انخفاض الواردات بنسبة ٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٧	فرص تصديرية عالية
زجاج السيارات	زيادة الصادرات بنسبة ٧٧٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	زيادة الواردات بنسبة 12٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٣	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
العبوات الدوائية	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٩١	انخفاض الواردات بنسبة ٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٩٥	فرص تصديرية عالية
أدوية ومستحضرات طبية	– بعض الأدوية زادت صادرتها بنسبة ٢٥٪ وترتيب مصر في صادرات العالم: ٥٠ – بعض الأدوية زادت صادراتها بنسبة ٤٩٪ وترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٢	زيادة الواردات بنسبة ١١٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣٨	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية

مشروعات الغزل والنسيج والملابس والجلود

اسم المشروع	للتصدير	للإنتاج المحلي	ملاحظات
مجمع غزل ونسيج وتفصيل القمصان من الأقمشة القطنية	انخفاض الصادرات بنسبة ٥٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	انخفاض الواردات بنسبة ٢٨٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٧٢	تعويض الانخفاض في الصادرات
صناعة الخيوط والألياف الصناعية البوليستر والأكليرك	انخفاض الصادرات بنسبة ١٢٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	زيادة الواردات بنسبة ٣٢٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣١	تلبية احتياجات السوق المحلي ولتعويض الانخفاض في الصادرات
إنتاج الأقمشة الكتانية	انخفاض الصادرات بنسبة ٢٦٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٦٠	زيادة الواردات بنسبة ٣٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٥٧	تلبية احتياجات السوق المحلي ولتعويض الانخفاض في الصادرات
إنتاج أقمشة مخلوطة	زيادة الصادرات بنسبة ١٠٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٥	انخفاض الواردات بنسبة ١٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٦٧	فرص تصديرية عالية
إنتاج أقمشة من ألياف صناعية (الفسكوز)	زيادة الصادرات بنسبة ٤٤٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	زيادة الواردات بنسبة ٢٥٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٥١	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
تصنيع بدل جاهزة رجالي	زيادة الصادرات بنسبة ١١٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٤	انخفاض الواردات بنسبة ٨٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٢٦	فرص تصديرية عالية
تصنيع بدل جاهزة (رجالي/حريمي)	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٣	زيادة الواردات بنسبة ٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣٠	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
ملابس جاهزة كاجوال (مثال تي شيرت)	زيادة الصادرات بنسبة ٩٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٤	انخفاض الواردات بنسبة ١٥٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٩٢	فرص تصديرية عالية
بطاطين مخلوطة (قطن – ألياف)	زيادة الصادرات بنسبة ٣٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣٥	زيادة الواردات بنسبة ٢٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٣	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
أقمشة وبرية والفوط القطنية	زيادة الصادرات بنسبة ٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٩	انخفاض الواردات بنسبة ٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٩	فرص تصديرية عالية
ملابس داخلية من القطن رجالي	زيادة الصادرات بنسبة ٣٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٢٦	انخفاض الواردات بنسبة ٤٢٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٩٩	فرص تصديرية عالية
ملابس داخلية من القطن حريمي	زيادة الصادرات بنسبة ١٢٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٣١	انخفاض الواردات بنسبة ١٧٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٣٦	فرص تصديرية عالية
منتجات جلدية متنوعة	زيادة الصادرات بنسبة ٢٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٥٧	زيادة الواردات بنسبة ٢٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٧٥	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
مشروعات تصنيع الأحذية والصنادل والشباشب	زيادة الصادرات بنسبة ٤٠٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٥٩	انخفاض الواردات بنسبة ١٦٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٢	فرص تصديرية عالية

المشروعات الغذائية

اسم المشروع	للتصدير	للإنتاج المحلي	ملاحظات
مجمع متكامل لذبح وتجهيز وتشفية اللحوم وتجميدها وتصنيع مخلفات الذبح (جلود- عظام)	زيادة الصادرات بنسبة ٤٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤١	انخفاض الواردات بنسبة ١٩٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٦٧	فرص تصديرية عالية
صناعة اللبن المجفف خالي الدسم وإنتاج الزبد الطبيعي	زيادة الصادرات بنسبة ٢١٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٨٨	ترتيب مصر في واردات العالم: ١٢	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
استخلاص زيوت الطعام من بذور الذرة	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٢٠	زيادة الواردات بنسبة ١٦٣٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ١١	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
إنتاج لبن كامل الدسم	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٦٨	انخفاض الواردات بنسبة ١٢٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ١٢٦	فرص تصديرية عالية
تكرير وتعبئة وإنتاج أحماض دهنية لإنتاج السمن الصناعي	زيادة الصادرات بنسبة ١٨٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤٩	زيادة الواردات بنسبة ١٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ١٨	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
المياه الغازية (عبوات زجاجية ومعدنية)	زيادة الصادرات بنسبة ٤٩٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٦٨	زيادة الواردات بنسبة ١٠٧٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٦٠	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
تجفيف بصل وثوم	زيادة الصادرات بنسبة ١١٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ١٥	زيادة الواردات بنسبة ٧٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٧٧	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
تجهيز وتعبئة الخضر والفاكهة طازجة ومجمدة (محفوظة)	زيادة الصادرات بنسبة ١١٩٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٤١	زيادة الواردات بنسبة ٤٧٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٥١	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
استخلاص زيت الزيتون	زيادة الصادرات بنسبة ٥٥٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٢٤	زيادة الواردات بنسبة ٤٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٨٦	زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات السوق المحلي وفرص تصديرية عالية
استخراج وتعبئة المياه الطبيعية	ترتيب مصر في صادرات العالم: ٨٨	انخفاض الواردات بنسبة ١٧٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ٦٢	فرص تصديرية عالية

المشروعات التعدينية

اسم المشروع	للتصدير	للإنتاج المحلي	ملاحظات
نشر وتجهيز (تقطيع وجلاء وصقل) الرخام والجرانيت	- زيادة الصادرات من الرخام بنسبة ٢١٪ ترتيب مصر في صادرات العالم من الرخام: ٢ - زيادة الصادرات من الجرانيت بنسبة ٩٪ ترتيب مصر في صادرات العالم من الجرانيت: ٣٠	انخفاض الواردات من الرخام بنسبة ١٪ ترتيب مصر في واردات العالم من الرخام:٥٥	فرص تصديرية عالية
بلاط السيراميك للحوائط والأرضيات والواجهات	زيادة الصادرات بنسبة ٣٧٪ ترتيب مصر في صادرات العالم: ٢٦	انخفاض الواردات بنسبة ٣٠٪ ترتيب مصر في واردات العالم: ١٥٩	فرص تصديرية عالية

المصدر: حسابات الباحثتين باستخدام بيانات الخريطة التجارية Trademap التي يصدرها مركز التجارة الدولية ITC التابع لمنظمة التجارة العالمية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.